الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية أدرار – الجزائر

كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية والعلوم الإسلامية قسم العلوم الإنسانية

الشعبة : تاريخ تخصص:تاريخ المغرب العربي المعاصر

الرقم التسلسل : الرمز :

المخزن وعلاقته بالإقامة العامة الفرنسية في المغرب الأقصى 1912م-1956 م

مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

يسرة دهينة

مروة صلاحي

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الكريم بلبالي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
عبد الله خي	أستاذ محاضر	أحمد دراية ادرار	رئيساً
عبد الكريم بلبالي	أستاذ محاضر	أحمد دراية ادرار	مشرفاً ومقرراً
صافي ختير	أستاذ محاضر	أحمد دراية ادرار	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 1442 – 1443هـ/2021م-2022م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية- أدرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث الببليوغرافي

Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): عبد الكريم بلال
المشرف مذكرة الماستر الموسومة بـــ: المخزن وعلاقته بالإقامة العامة الفرنسية (1912-1956)

من إنجاز الطالب(ة): دهينة يسرة
و الطالب(ة): صلاحي مروة
كلية : العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية
القسم : العلوم الإنسانية
التخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر
تاريخ تقييم / مناقشة: 29/05/2022

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- إمضاء المشرف:

ادرار في: 15/06/2022

مساعد رئيس القسم:

مساعد رئيس قسم العلوم الإنسانية
مكلف بمابعد التدرج والبحث العلمي
د . بابا عبد الله

جامعة أدرار * العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية *

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

إهـــــــداء

أهــدي ثمرة جهدي هذا إلى من قال فيهما الله تعالى : « ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما، وقول لهما قولاً كريمـــــــــاً»

إلى من علــمتني النجاح والصبر

إلـــى من إفتقدتها كثيراً في مواجهة الصعاب ولم تمهلها الدنيا لأرتوي من حنانها.

"أمـــــي الغــالية" التي لا تعوض بأي ثمن رحمـــها الله تعالى وأسكنها فسيح جناته وأسأل من الله عز وجل أن يجعل قبرها روضة من رياض الجنة وجمعها بالحبيب المـصطفى عليه الـصلاة والسلام في جنات الفردوس الأعلى اللهم إرحمــها برحمــتك يا أرحم الراحمين.

إلى كل من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني دروب الحيــاة إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والسعادة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصــبر " أبـــي الــعزيز الغــالي"

إلى من حبــهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم قلبي " إخـــوتي "و"أخـتي"

إلى كل "الزمـــلاء والزميـلات"

إلى كل " الأحبـاب والأحبـاء"

إلى كل من تمنى لنا النجــاح ودعا لنا بالتوفيق.

إلى كل من سخــرهـــم الله لي عونًـــا وسنـــــداً.

يـــــــسرة

إهـــــــداء

"الحـمد لله وكفى والـصلاة والسلام على الحبيب المـصطفى وعلى آله وصـحبـه"

ما أجمل أن يجود المرء بأغلى ما لديه والأجمل أن يهدي الغالي للأغلى هذه ثمرة جهدي أجينها اليوم هدية إلى " عبـد القادر" أبـــي الذي تحمل الألم والعناد من أجلي والله لو أتكلم بالذي يعطيه لا يقابله أي ثمن أبي الذي يحبني أكثر ما يحب لنفسه, أبي الغالي أهديك أقاسمك فرحتي اليوم على الرغم من أنني لم أتقاسم معك العناء والتعب ربيتني وعلمتني بفضل الله فأشكرك من أعماق قلبي

"نصـيرة" أمـــي كلمة قصيرة وحروفها قليلة ولكن تحتوي على أكبر معاني الحب والوفاء والتضحية والحنان أمي مهمة حاولت أن أرد لها الجميل لا يساوي ثمن ما فعلته من أجلي هي عوني في الدنيا وسبب نجاحي وأيضاً سبب لدخولي الجنة ف عليه أفـضل الصلاة والسلام :"الجنة تحت أقدام الأمهـات"

ورحمة الله روح فؤادي "والديا الغاليين" ورزقهم الله جنات الفردوس الأعلى

كلمة شكر لكم سأكتب عما بداخلي وأنثر أزكى تحياتي إلى من يدركهم القلب أن يكتب القلم إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها تحت سقف واحد أخواتي وأخي "زهـور","أحلام","صفاء","إسلام"

إلى شموع البيت "عبـد الله","يحي"وعصفور البيت "نصـيرة"

إلى من أنار طريقنا ويسر دربنا أستادي الغالي "عبـد الكريم بلبالي" شكراً وألف شكر أستادي أيا فخر به إرتقينا , أيا مجد به سمونا بك نفخر بك نرتقي ما توفي بك العبارات ولا حتى التحيات دعوت الله أن يحفظك إلى أحسن من عرفني بهذا القدر صديقتي وأختي "يـسرة" التي عجز قلمي وعجزت الكلمات والحروف عن التعبير لها تحياتي وتقديري وشكري لها

وأهدي هذا العمل المتواضع الذي أختم به إهدائي الذي أرى فيه دائماً الصبر والتفاؤل والأمان والأمل هو الذي يأخد بيدي كلما تعثرت وفشلت ينير طريقي بنصيحة أو كلمة طيبة هو سندي وأخي الذي لم تلده لي أمي وقرة عيني"عـــمر", وفي الأخير ما عسايا أن أقول: سوى أنني فافخر بالعلم لا تطلب به بدلا فالناس موتى وأهل العلم أحياء

مـــــــــــــروة

شـــكر وعــرفــان

الحـمد لله وحده والشـكر له سبحانه على نعمة التي لا تعد ولا تحصى أن تفضل عليا بالتوفيق لإنجاز هذا العمل، والصـلاة والسـلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الداعي إلى رضوانه وعلى آله وأصحابه وأمـــــا بـعد:

أتــقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إعداد هذه "المـذكرة،" وأخص بالذكر المشرف السيد

" دكـتور بـلبالي عـبد الـكريم" الذي نكن له كل التقدير وأتوجه إليه بأسمى عبارات الشكر والعرفان على صبره وحسن تواضعه وأسأل الله أن يزيده بها رفعة ودرجات، وعلى ما قدمه لنا من توجيهات ونصائح قيمة طيلة هذه المذكرة المتواضعة ونتمنى أن نكون قد وفقنا في إنجازها، وإلى كافة الأساتذة الأفاضل بقسم العلوم الإنسانية "تخصص تـــــاريخ"

أشـكر كل من صنع لي معروفاً وكل من كان لي عوناً في أحد الأيام، وكل من علمني حرفاً وأسدى لي نصـــــيحة.

مقدمة

عملت فرنسا الإستعمارية منذ دخولها إلى المغرب الأقصى أثناء فترة حمايتها بواسطة السلطة التقليدية بإبقائها في وظائفها من خلال مراقبتها، إذ تم الحفاظ على دولة المخزن من خلال السلطان وإعادة تنظيمها، وهذا التنظيم الذي حول السلطة إلى الفرنسيين برئاسة المقيم العام، فقد مكنت السيطرة الإدارية والسياسية الجديدة من وضع الإطار القانوني الذي سيسهل الإستعمار، الذي يعتبر الغاية القصوى التي يطمح إليها النظام الحماية وإن هدف كل عملية إستعمارية هو الإستفادة من خيرات البلاد، وفرض حضورها على كافة الميادين، ولدى يمكننا القول أن موضوع المخزن وعلاقته بالإقامة العامة الفرنسية في المغرب الأقصى موضوع يوضح لنا مختلف السياسات التي إستخدمتها فرنسا من أجل فرض سيطرتها على جهاز المخزن خاصة والمغرب عامة، فحاولنا من خلال هذه الدراسة المتواضعة أن نتطرق على أهم الأحداث والمجريات التي قامت بها فرنسا لتطبيق سياستها إتجاه المخزن المغربي.

إشكالية الدراسة:

تمحورت الإشكالية الرئيسية لموضوع بحثنا وهي كتالي:

- فيما تمثلت السياسة الإستعمارية التي فرضتها الإقامة العامة الفرنسية إتجاه المخزن المغربي خلال فترة حمايتها (1912م-1956م) على المغرب الأقصى؟ وما هي الأساليب التي طبقتها عليهم؟

ومن خلال هذا نطرح التساؤلات التالية :

- كيف إستقبل المخزن المغربي والمغاربة الإقامة العامة الفرنسية ؟
- وما هي أهم السياسات والإجراءات التي إتخذها المقيمين العامين خلال فترة حمايتهم بالمغرب الأقصى؟
- وكيف كانت ردود أفعال المغاربة منها؟

أسباب اختيار الموضوع:

من باب الفضول بالنسبة لنا كباحثين في التاريخ، ومحاولة منا الإلمام بالمعارف ومعرفتها وإكتشاف

الخبايا والإطلاع عليها رغم كونه موضوع واسع حيث تمثلت مراحل بدايته منذ تاريخ توقيع معاهدة الحماية 1912م، زيادة عن ذلك رغبتنا الكبيرة في إثراء المكتبة المركزية بهذا البحث العلمي الذي يدرس تاريخ المغرب الأقصى وذلك في الفترة الزمنية المحددة.

صعوبات الدراسة:

إن الصعوبات التي واجهتنا خلال إنجازنا لهذه البحث هو:

- عدم وجود دراسة خاصة كافية ووافية لبعض شخصيات المقيمين العامين في المغرب الأقصى.
- عدم توفر بعض المصادر والمراجع المهمة التي تساعد موضوعاً في المكتبة المركزية والمكتبات الخارجية.

الدراسات السابقة:

ظهرت دراسات تاريخية والتي تمثلت في تاريخ المغرب الأقصى الحديث والمعاصر إلا أنها لم تتناول بوضوح لموضوع بحثنا الذي هو المخزن وعلاقته بالإقامة العامة الفرنسية في المغرب الأقصى، إلا أنه قد كانت هناك بعض البحوث الأكاديمية الجامعية مذكرة من إعداد الطالبين عثمان خي ولحبيب باعلول بعنوان السياسة الإستعمارية في المغرب الأقصى المنطقة السلطانية أنموذجاً 1912م-1956م.

المنهج المتبع:

إتبعنا في دراسة موضوع بحثنا على المنهج التاريخي باعتباره المنهج المناسب لسرد الأحداث والوقائع التاريخية.

خطة البحث:

إتبعنا في بحثنا هذا على خطة قوامها ثلاثة فصول حيث كان عنوان الفصل الأول: التشكيلات الأساسية للمخزن المغربي، كما قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كل مبحث يندرج منه مطلبين ومطلب كما هو موضح، المبحث الأول: مكونات المخزن المغرب قبيل الحماية، يندرج منه مطلبان: الأول بعنوان: مفهوم المخزن والثاني: نظام حكم المخزن قبل الحماية، أما المبحث الثاني فعنوانه: مؤسسات المخزن المغرب بعد توقيع معاهدة الحماية، ليندرج منه مطلب عنوانه: نظام مؤسسات الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى وأما فيما يخص المبحث الثالث يندرج منه مطلبين هما:

المطلب الأول: الأجهزة الإدارية لنظام الحماية ووظائفها.

المطلب الثاني: الإدارة الفرنسية بالمغرب.

أما الفصل الثاني بعنوان: السلطان المغربي والمقيم العام الفرنسي 1912م-1925م، يندرج منه ثلاثة مباحث وكل مبحث يحتوي على مطلبين كما هو موضح، المبحث الأول: السلطان مولاي عبد الحفيظ وظروف توقيع معاهدة الحماية.

وفي مطلبه الأول: تولي السلطان مولاي عبد الحفيظ العرش. ومطلب الثاني: ظروف فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى. أما فيما يخص المبحث الثاني: عزل مولاي عبد الحفيظ وتولي يوسف الحكم. ويندرج منه مطلبين، المطلب الأول: تولي مولاي يوسف حكم المغرب، والمطلب الثاني: الكفاح الوطني المغربي. أما فيما يخص المبحث الثالث فجاء بعنوان: الجنرال ليوتي والسلطان المغربي، مطلبه الأول: علاقة الجنرال ليوتي بالسلطان والمغاربة، ومطلبه الثاني: سياسة المقيم العام الفرنسي ليوتي في المغرب الأقصى.

وفي الأخير نختتم دراستنا بالفصل الثالث: وهو تولي الجنرال ستيغ الإقامة العامة الفرنسية وتطور الأوضاع في المغرب 1925م-1929م حيث ذكرنا في المبحث الأول: عزل جنرال ليوتي وتعيين جنرال ستيغ وأيضا في مطلب الأول: تيودور ستيغ ثاني مقيم عام للمغرب.

أما في مطلب الثاني: الجنرال تيودور ستيغ والعمليات العسكرية كما ذكرنا فيها أهم الوسائل التي إستخدمها جنرال تيودور ستيغ لقمع الشعب المغربي، أما فيما يخص المبحث الثاني: والتي تمثلت في سياسة الإستيطان الفرنسي بالمغرب وفي مطالبه، أولاً: مشروع المقيم العام الفرنسي تيودور ستيغ الإستيطاني في المغرب، وركزنا على أهم أحداثه، ثانياً: ستيغ ومجلس الشورى، وفيما يخص المبحث الثالث: سياسة الإستعمار الفلاحي وإحداث القطيعة بين المقيم العام والسلطان وفي مطلبه الأول: سياسة الإستعمار الفلاحي وفي المطلب الثاني: القطيعة وفقدان التواصل بين المقيم العام والسلطان.

وأتممنا موضوعنا بخاتمة تستخلص أهم النتائج التي كانت كإجابة على إشكاليتنا المطروحة وكذلك قائمة المصادر والمراجع والملاحق.

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع بحثنا " المخزن وعلاقته بالإقامة العامة الفرنسية في المغرب الأقصى 1912م-1956م، والتي تجسد مرحلة مهمة في تاريخ المغرب الأقصى والتي كانت مليئة بالأحداث والمتغيرات الهامة وخاصةً أن فرنسا أخذت المنطقة السلطانية من أجل تسيير أمورها كما أنها قامت بتعيين المقيم العام لتحكم وبسط سيطرتها على المغرب الأقصى.

أهم المصادر والمراجع:

إعتمدنا خلال إعدادنا لهذه المذكرة على مجموعة من المصادر والمراجع، نذكر منها: عبد المجيد بن جلون هذه مراكش، جورج سبيلمان المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912م، الطيب بياض المخزن وضريبة الترتيب 1880م-1915م، ثامر عزام حمد سليم الدليمي الإدارة الفرنسية في المغرب 1939م-1956م، علال الفاسي الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، وكتاب تاريخ المغرب الكبير الجزء الرابع الفترة المعاصرة وحركات التحرير والإستقلال لجلال يحي، الذي ساعدنا كتابه على ربط وفهم أهم الأحداث التاريخية في تاريخ المغرب الأقصى خلال تلك الفترة.

والحمد الله ومن خلال كل هذه الجهد المبذول ونتمنى أن دراستنا لموضوعنا قد وفقنا فيه إلى حداً بعيداً وإضافة ولو جزئيات بسيطة للبحث العلمي.

الفصل الأول

التشكيلات الأساسية للمخزن المغربي

- المبحث الأول : مكونات المخزن المغربي قبيل الحماية.
- المبحث الثاني : مؤسسات المخزن المغرب بعد توقيع معاهدة الحماية.
- المبحث الثالث : أجهزة الحماية الفرنسية في المغرب.

عاش المغرب خلال نهاية القرن 19م, وبداية القرن 19م، وأثناء بدايات القرن 20م، وضعاً سياسياً مزرياً، حيث عرف عدداً من الثورات والإضطرابات تصاعداً كبيرًا، وقامت بها جهات المغرب تقريباً، وكان ذلك لأسباب متنوعة، أضرت بنفوذ المخزن وقدراته على تسيير وإدارة البلاد بشكل طبيعي، فأصبح أمن المغرب في خطر كبير.

المبحث الأول: مكونات المخزن المغربي قبيل الحماية.

المطلب الأول: مفهوم المخزن.

تمثل إشتقاق لفظ كلمة المخزن من خزن أي حافظ وإكتنز وإدخر، كما إستعملت لأول مرة بشمال إفريقيا وذلك خلال القرن الثاني الهجري والثامن الميلادي مثلاً لنعت صندوق حديدي كان إبراهيم بن الغالب أمير إفريقية يخزن فيه مجموع أمواله التي يحصلها من الجبايات ولأجل توجيهها إلى الخليفة العباسي ببغداد ،كما إرتبط في أصل لفظ المخزن بنظام سلطة الحكم بالمغرب[1].

وإستخدم مفهوم المخزن لنعت حلفاء السلطان أو خدامه بمنطقة معينة، كما أطلقت تسميات دار المخزن وطريق المخزن على أماكن بالقصبة السعدية والعلوية، مما يدل على أن إستخدام هذا المصطلح إرتبط بالسلطان وسلطته، بل وإعتمد عليه محمد بن عبد الوهاب الغساني في وصفه النظام الجديدي أثناء رحلته بإسبانيا، إذ اعتبر الرقاص موظفاً لدى المخزن بمعنى الدول الإسبانية، ووظف المفهوم نفسه للدلالة على السلطة المغربية في الإتفاقية مع هولندا سنة 1682م[2].

ولفظ المخزن يقصد بها بعدما استعمال لنعت محلي تخزن فيه الأموال الموجهة إلى بيت مال الأمة الإسلامية، وإقتصر في مرحلة ثانية على التعبير عن خزينة المغرب عندما ظهرت مستقلة مع الدول البربرية التي حكمت البلاد، ومع مرور الوقت، تم شحن لفظ المخزن بمعاني ودلالات ليس بالضرورة لنعت مؤسسة معينة قد تستمد مشروعيتها من العقل الديني فقط، بل إنضافت إليها عناصر إنتزعت من حقلها الإجتماعي لتطعيم مؤسسة المخزن، التي أصبحت تمثل المغاربة مبدأ السلطة أو عنوانها[3].

1- الطيب بياض: المخزن والضريبة والإستعمار ضريبة الترتيب 1880م - 1915م، أفريقيا الشرق، 2011م، ص 68.

2- محمد جادور: مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 2011م، ص 45.

3- الطيب بياض: المرجع السابق، ص 69.

وكما أنه تكثر المصادر بكلمة المخازنية، وهي مشتقة من المخزن وتعني خدام السلطان، أو أعوان الباشا والقائد، أو كفيالق عسكرية تحارب في الجيش، وتتكون من الخيالة على عكس العسكر الذي يغنم المشاة، وعموماً إرتبط إستعمالها بالتعبير عن كل من يمت بصلة إلى المخزن ، ويقدم لها خدمة ذات طابع عسكري[1].

المطلب الثاني: نظام حكم المخزن قبل الحماية.

عندما يتعلق الأمر بالمغرب، تطالعنا صورة وافق الكثيرون حتى اليوم إلى تضمينها مجموع تاريخ هذا البلاد ما قبل 1912م، بحيث نجد مجموعة من القبائل تصبوا كلها إلى إستقلاليتها، لا يمسك بزمام الثلث أو النصف منها إلا بالقوة داخل ما يسمى ببلاد المخزن، المكونة من المناطق التي يحكمها السلطان الذي لا وظيفة له ولا مبرر لوجوده إلا جمع الضرائب، بينما تشكل القبائل الأخرى، التي بقيت مستقلة، كتلة شديدة المراس في الجبال والمناطق الهامشية، تدعى بلاد السيبة[2]، وهي تتحدى السلطان، وتقف حجر عثرة أمام جنوده[3].

إن أول ما يلاحظ في هذه الفترة أن المغرب الأقصى أصبح ذا حكومة منظمة تشمل عدة وزارات، بعدما كانت إلى عهد قريب لا تتوفر إلا على وزير واحد يتكون بمثابة معين للسلطان في أشغاله[4],إستحدث منصب رئيس الحكومة الوزير الأعظم في عهد السلطان حسن الأول[5]، وكان أو لمن إستلمه هو محمد بن العربي الجامعي سنة 1879م، وكان يلتقي مع السلطان مرتين في اليوم ليتشاور معه في قضايا البلاد والمستجدات، فهو رئيس الديوان الحكومي[6]، للوزير الأعظم مهمتان رئيسيتان إحداهما سياسية والأخرى إدارية، والتي تتمثل في الإتصال بالعامة والقبائل لحملها على

1- محمد جادور: المرجع السابق، ص 45.

2- بلاد السيبة أو السايبة: هو مصطلح تاريخي مغربي يشير إلى الفضاء أو المجال الذي لم يكن مؤمنا ولا توجد فيه أجهزة مخزنية. ينظر: علال ركوك، تاريخ الإستعمار والمقاومة بالبادية المغربية خلال القرن 20م، مطبعة المعارف، الرباط، 2010م، ص 33.

3- جرمان عياش: دراسات في تاريخ المغرب، ط1، الدار البيضاء، 1986م، ص 145.

4- عبد الرحمان بن زيدان: الغزو الصولة في معالم نظم الدولة ،ج1،المطبعة الملكية، الرباط، ص 135.

5- الحسن الأول: هو الحسن الأول بن محمد عبد الرحمان بن هشام، ولد في 1831م الموافق لـ 1247هـ، تولى العرش خلفا لأبيه سنة 1859م. ينظر: إلهام مجبر ، ربيعة السطاني : مذكرة ماستر إصلاحات السلطان الحسن الأول في المغرب الاقصى 1873م-1894م، قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة جيلالي بونعامة ، 2015م ، ص 18.

6- محمد معريش: المغرب في عهد السلطان الحسن 1837م - 1894م، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1989م، ص 77.

المشاركة العسكرية في حالة خطر داخلي أو خارجي، أما الثانية أي الوظيفة الإدارية تكمن في تكليفه بتنصيب الإداريين كالقواد والمحتسبين والقضاة، وبعدها يطلع السلطان بتقرير تام عن هذا الأمر، وخلال عهد الحسن الأول والذي إستبدلت بمقتضاه 80 مقاطعة التابعة للوزير الأعظم لتصبح 330 على رأس كل منها قائد زادت مهامه أكثر فأكثر[1].

تمثلت الوزارات كما يلي:

– وزارة المالية:

في عهد المولى "الحسن الأول" نظام وزارة خاصة للمالية، هذا لأنه أولاها عناية وأهمية واضحة، ولقد أطلق على وزيرها "صاحب المال" أو "أمير الأمناء"، الذي من صلاحياته الإشراف على جهاز الأمانة والإطلاع على أعمال الأمناء وأموال المخزن ويساعده في هذا الأمر أمين الداخل وأمين الخارج، أمين الحسابات، إذ كان يتلقى الأول الالتزامات المالية الواردة من ضرائب عادية أو ضرائب تفرض على الخزينة، والثاني (أمين الخارج) ويقوم بالإشراف على متطلبات السلطان وإدارته بمعنى مصاريف السلطان والقصر (مرتبات الموظفين، الجيش)[2]، أما الأمين الثالث ألا وهو أمين الحسابات فكان مكلف بمراقبة حسابات الصيانة، وقد أسند منصب وزارة المالية في عهد الحسن الأول إلى السيد "التازي الرباطي"[3].

– وزارة الخارجية (وزارة البحر):

كان الذي يتولى وزارة الخارجية في العهد الحسيني هو "محمد المفضل" أول وزير للخارجية، وفي هذا الطور صار للمغرب قنصلية بالقاهرة وكان الهدف منها الدفاع "باللسان والقلم"، وعليه فإن سياسة المغرب الخارجية في هذا الجانب قامت بالمحافظة على حدود المغرب، مقاومة التدخل الأجنبي[4].

– وزارة الحرب:

1- عبد الرحمان بن زيدان: المرجع السابق، ص 135.

2- محمد معريش: المرجع السابق، ص 77.

3- مصطفى الشابي: النخبة المخزنية في المغرب في القرن 19م، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط ، 1995م, ص44.

4- محمد المنوني: مظاهر يقظة المغرب الحديث، ط1، ج2، شركة المدارس للتوزيع والنشر، الدار البيضاء، 1958م، ص 48.

قيام بتحديث هذه الوزارة مؤخرا وذلك نتيجة عدم توفير جيش دائم منظم محترف للمخزن إلا مع النصف الأول من القرن التاسع عشر، وكانت هذه الوزارة تسند شؤونها إلى ما يسمى بـ "العلاف الكبير" أو "كبير العسكر" المشرف على تزويد الجيش بالعدة وإختيار المجندين النظاميين وغير النظاميين[1].

– وزارة العدل (وزارة الشكايات):

تمثلت في الإحتجاجات الواردة لدى السلطان، كما يقوم بتعيين موظفي المخزن وبعض الخدم في مناصبهم، وقواد القبائل والشيوخ ويعنى كذلك بمراقبة سير شؤون الولاة المحليين في تدبير أمور المحكومين وما يصدر على ذلك من إنصاف المظلومين في أحوال التعسفات والنزاعات[2].

– جهاز القصر:

في القصر الملكي، نجد أنه كان في خدمة السلطان داخل القصر عدد معتبر من القائمين بالخدمة اليومية، من بينهم العديد من العبيد وتختلف مراتب غير العبيد من مسخر عادي أسفل الهرم إلى من في قمة الهرم وهو الحاجب[3]

– الحاجب:

الحاجب بمثابة كاتب السلطان ومستشاره السري، كما أنه عينه السلطان يخبره بما يحدث خارج القصر، ويساعده في تبليغ الأوامر باختصار للوزراء وغير أنه مكلف بالشؤون الداخلية للقصر[4]، ويتدخل في قضايا تعود من حيث المبدأ إلى اختصاص الوزراء وهذا إن دل على أمر فيدل على أهمية الحاجب في صف المخزن[5]، فهو يحل المشاكل المعروضة على أنظار المخزن، وقد شغل أيضا هذا المنصب أحمد بن موسى بعد وفاة والده موسى بن أحمد بداية عام 1879م[6].

– قائد المشور:

يقوم بالمهام الحكومية، وهو قائد الرسميات في البلاط، تعمل تحت أوامره عدة هيئات أهمها:

1- مصطفى الشابي: المرجع السابق ، ص44.
2- محمد معريش : المرجع السابق، ص 80.
3- مصطفى الشابي: المرجع السابق، ص 39.
4- محمد معريش: المرجع السابق، ص 74.
5- مصطفى الشابي: المرجع السابق، ص 39.
6- محمد معريش: المرجع السابق، ص 74.

المشوريين وينسبون إلى المشور[1]، أي الساحة الكبرى لباب القصر السلطاني، وهي الساحة التي تتم بها جميع المراسيم، كما يتم فيها إستقبال الوفود التي تطلب مقابلة السلطان شخصيا للمشاورة والمناقشة في العديد من القضايا، علما أن هذه المشاورة قد تطول أو تقصر مدتها[2]، ويعتبر هؤلاء المشوريين بمثابة أعوان أو أصحاب شرطة من مهامهم إدخال الزوار على السلطان وحمال رسائل من السلطان إلى خدمه في كل النواحي، وتبليغ أوامر السلطان كل صبح إلى من هم حاضرون بالمشور ووزراء كانوا أو خدم[3].

المبحث الثاني: مؤسسات المخزن المغرب بعد توقيع معاهدة الحماية.

المطلب الأول: نظام مؤسسات الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى.

قامت فرنسا في تنفيذ سياستها القائمة على الإستغلال المتنوع للبلاد[4]، وذلك من خلال فرض سيطرتها على المغرب الأقصى عن طريق مقيمها العام ليوتي والتي كانت من أولى اهتماماته تنظيم المخزن بحسب ما أعدته وزارة الخارجية الفرنسية منذ سنة 1911م - 1912م، ولم تتمكن حينها من تطبيقها إلا بعد فرض نظام الحماية، حيث أصبح المخزن يتكون من:

1- الوزارة الأولى: وتتكون من الوزير الأول ومدير ومندوب لشؤون التعليم وستة عشر كاتبا.

2- وزارة المالية: وتتكون من وزير المالية ومندوب لأملاك الدولة وإحدى عشر كاتبا.

3- وزارة العدل: وتتكون من المدير العام يساعده تسعة كتاب.

4- الإدارة المالية: وتتكون من المدير العام بمساعدة تسعة كتاب.

5- الإدارة العامة للترجمة: وتتكون من المترجم العام ومدير التشريعات والكاتب العام[5].

كما أنها أبقت على الحكم المحلي شكليا لإن الحكم الحقيقي كان في يد المقيم العام الفرنسي[6].

1- عبد الرحمان بن زيدان: المرجع السابق، ص 133.

2- مصطفى الشابي: المرجع السابق، ص 41.

3- محمد معريش: المرجع السابق، ص 75.

4- رأفت الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، دار روتابريت للطباعة، 1996م، ص 151.

5- جمال قنان: المقاومة المغربية ضد الاحتلال الفرنسي من احتلال فاس إلى معركة الهري (1911م - 1914 م)، دار هومة للطباعة والنشر، 2008م، ص 170، ص 171 .

6- ألبير عياش: المغرب والإستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ط1، الخطابي للطباعة والنشر، 1895م،ص95.

وحصرت المناصب في صالح الفرنسيين، أما المناصب الصغيرة فتركت في يد المغاربة[1].

أما من الناحية الثقافية والإجتماعية فقد ركزت على تجهيل الشعب المغربي، من خلال ترسيم اللغة الفرنسية وترسيخ الثقافة الغربية والعمل على القضاء على اللغة العربية، كما أنها منعت العمال المغاربة من الإنخراط في أي نقابات مهنية، كما أهملت الجانب الصحي مما أدى إلى إنتشار الأوبئة والأمراض، إضافة إلى تشجيعها على الهجرة وفتحها أمام الفرنسيين مقابل منح إمتيازات داخل التراب المغربي[2].

كما نصت مادتها الأولى على تأسيس نظام جديد شامل للإصلاحات الإقتصادية والعلمية والإدارية والقضائية والعسكرية والمالية وكل إصلاح كان يصب في مصلحتها[3].

المبحث الثالث: أجهزة الحماية الفرنسية في المغرب.

المطلب الأول: الأجهزة الإدارية لنظام الحماية ووظائفها.

1) تشكيلات الإدارة الفرنسية:

إستحدثت فرنسا إدارة فرنسية لترسيخ سلطتها وقد إحتفظت بالأجهزة المخزنية التي تمثل الإدارة المغربية، واشتملت الإدارة الفرنسية على هيئات عليا ومصالح مركزية، ومن إدارة إقليمية وإدارة بلدية، تكونت الهيئات العليا من المقيم العام الذي تمتع بسلطات واسعة وساعده الكاتب العام الحماية[4].

المصالح المركزية: إنقسمت على نوعين هما:

أ- المصالح السياسية: تتكون من أربع مديريات جمعت في يد مسؤوليها الفرنسيين مفاتيح القرار، والتفكير، والتخطيط في المغرب، وهي: مديرية الداخلية والشؤون السياسية، ومديرية المالية، ومديرية الأشغال العمومية، ومديرية الزراعة.

ب- المصالح الإدارية: ويبلغ عددها ثمانية وهي:

1- إدارة الفلاحة والتجارة والغابات.

2- إدارة المالية.

3- إدارة الأشغال العمومية.

1- جميل بيوض وآخرون: تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1992م، ص 115، ص 116.

2- نفسه : ص 115، ص 116.

3- شوقي عطا الله الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1977م، ص 318، ص 322 .

4- ثامر عزام حمد سليم الدليمي: الإدارة الفرنسية في المغرب 1939م - 1956م، ط1، دار غيداء، 2017م، ص 29.

4- إدارة العمل والشؤون الاجتماعية.

5- إدارة الإنتاج الصناعي والمعادن.

6- إدارة البريد والبرق والتليفون.

7- إدارة التعليم العمومي.

8- إدارة الصحة العمومية والعائلة[1].

إلى جانب المصالح السياسية والإدارية تكونت مصالح أخرى عرفت بالإدارة الشريفية الجديدة، وهي الإدارات الفنية الكبرى التي عملت مبدئيًا لحساب الحكومة الشريفية وقامت بمصالح عمومية تحت السلطة المباشرة لكاتب الحماية العام، وتكونت هذه المصالح من:

1- الإدارة البلدية: أشرفت على البلديات والمدن والقرى التي كان يرأس كل منها موظف فرنسي يرأس المصالح البلدية, ولهذه الإدارة لجنة مكونة من فرنسيين ومغاربة متساوبي العدد سميت المجلس البلدي ويقوم الفرنسيون بالنصيب الأكبر في تصريف شؤونه، وتقوم لجنة بلدية تختارها الإدارة الفرنسية بدور المجلس البلدي وتركبت هذه اللجنة الإستشارية من أعضاء مغاربة وأعضاء فرنسيين، وكتب ليوتي في عام 1920م قائلا: "إن المجالس البلدية يرأسها نظريا الباشوات وتحتوي على أعضاء مغاربة وليس ذلك إلا فيما يخص عددا من المسائل سوى مظهر, لأن جميع الأمور تقع تسويتها بيد الأعضاء الفرنسيين ورئيس المصالح البلدية".

2- الإدارة الإقليمية: وهي إدارة فرنسية محضة فليس هناك موظفون مغاربة، ومهمة رئيس الناحية الأساسية هي تنشيط نشاط المصالح الإدارية في الناحية وبسط حكمه بإسم المقيم العام على هذه الناحية الموضوعة تحت نفوذه، وكان يقوم بدور الرقابة في النواحي المدنية مراقبون مدنيون، وفي النواحي العسكرية ضباط ينضمون إلى جانب إدارة الناحية لقيادة الجنود المرابطة فيها[2].

3- الهيئات الإستشارية: وتكونت من:

أ- الغرف المهنية: وشملت الغرف التجارية الفرنسية للتجارة والصناعة والفلاحة وكانت تقوم هذه بدور سياسي كبير في الحياة المغربية العامة إلى جانب الدور الإقتصادي الذي تؤديه, وأسست هذه الغرف بقرار مقيمي عام 1913م، وزيادة من إختصاصات إستشارية فكان يمكنها أن تحدث في

1- ثامر عزام حمد سليم الدليمي:الإدارة الفرنسية في المغرب 1939م - 1956م،ط،1، دار غيداء ،2017م ،ص 30.

2-نفسه: ص 31،ص32.

ناحيتها مؤسسات أو نقابات ترمي لخدمة الفلاحة والتجارة والصناعة والدفاع عن مصالحها، ويمكن أن يسند إليها إمتياز الأشغال العمومية ويمكن تكليفها بإدارة مصالح عمومية، لاسيما في المرافئ البحرية أو الموانئ والأنهار.

ب– مجلس شورى: وهو من وضع السلطة المقيمة وحدها فلم يصدر في شأنه ظهير من السلطان أو قرار من الصدر الأعظم، وإنما استحدث بموجب قرارات اتخذها المقيم العام سواء فيما يخص القسم الفرنسي أو المغربي، وكان يتكون أعضاؤه من ممثلي الغرف التجارية والصناعية والزراعية ويعينهم المقيم العام، وأسهم مجلس شورى الحكومة بقسط كبير في وضع الميزانية العامة، وكان يرأس جلساته المقيم العام الفرنسي يعاونه في ذلك المديرون ورؤساء المصالح الإدارية الفرنسية[1].

المطلب الثاني: الإدارة الفرنسية بالمغرب.

قبل عام 1912م كان المغرب دولة مستقلة ذات سيادة تامة ونظام حكم محكم وقد أشاد بهذا النظام المارشال ليوتي، حيث قال في تقرير رفعه إلى حكومته: "لقد وجدنا في مراكش دولة وشعباً واضحي المعالم, فأكثر المنظمات القائمة كانت راسخة, وكانت تمثل شيئاً حقيقياً، فلم يكن ثمة نظام سياسي واضح فحسب، بل كان هناك نظام قضائي مهم"، فرنسا إستولت على مراكش بالقوة العسكرية، وفرضت عليها نظام الحماية بموجب معاهدة فاس التي فرضتها عليها في 30 مارس 1912م، وقد تضمنت المعاهدة ديباجة وعدة فصول، وقد إتفقت فرنسا مع حكومة السلطان على إحداث وضع قانوني بالمغرب يبنى على النظام الداخلي والأمن العام، ويسمح بإدخال إصلاحات، ويضمن نمو البلاد الإقتصادي[2].

يتضح لنا من خلال الفصل الأول أن الجهاز المغربي اقتصر سوى على تجميع خيرات البلاد وإيداعها نحو خزائن الدولة ، إذ يظل السلطان وخدامه هم المتحكمين الرئيسيين في تسيير شؤون المغرب وفرض الضرائب على السكان القبائل بالقوة ، إلا أنه في الأخير قد دقت ناقوس الخطر وذلك نظراً للأوضاع المزرية التي عاشتها البلاد مما سيجعلها محل أطماع الدول الأوروبية .

1- ثامر عزام حمد سليم الدليمي: المرجع السابق , ص 32.

2- نفسه: ص21،ص 22.

الفصل الثاني

السلطان المغربي والمقيم العام الفرنسي

1912م-1925م

- المبحث الاول : السلطان مولاي عبد الحفيظ وظروف توقيع معاهدة الحماية .
- المبحث الثاني : عزل مولاي عبد الحفيظ وتولي يوسف الحكم.
- المبحث الثالث : الجنرال ليوتي والسلطان المغربي.

تعرض المغرب لمجموعة من الضغوطات خلال مطلع القرن 20 كما عاش في نفس الفترة ظروفاً داخلية صعبة توجت بفرض الحماية عليه بموجب معاهدة فاس يوم 30 مارس 1912م، من قبل السلطان حيث شرعت فرنسا في تطبيق سياستها وفرض سيطرتها وذلك من خلال بعث مقيم عام.

المبحث الأول: السلطان مولاي عبد الحفيظ وظروف توقيع معاهدة الحماية.

المطلب الأول: تولي السلطان مولاي عبد الحفيظ العرش.

أصبحت الأوضاع بالبلاد عقب ثورة بوحمارة [1]سنة 1902م وما خلفها من أحداث إذا طفح الكيل ووصل السيل الزبى، وكان إحتلال كل من وجدة والدار البيضاء والشاوية بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، وجعلت عبد العزيز ومخزنه في نظر زعماء الجهاد والمعارضة الحضرية على سواء لا يصلحان إلا لتطبيق آراء الأجانب ونصائحهم وأوامرهم.[2]

إلا أن في خضم هذا المخاض العسير، كان البديل الحقيقي والشرعي يعد العدة بمركز خلافته مراكش، يتعلق الأمر بأخ السلطان عبد العزيز وخليفة بالجنوب عبد الحفيظ[3] (1863-1937م) الذي أشتهر بذكائه وثقافته وإطلاعه على المشاكل الدولة، وكفاءته التفاوضية، بويع عبد الحفيظ بمراكش سلطاناً للجهاد، وقد تمت تزكية هذه البيعة بأخرى بفاس، لكن بشرط تحكمت في صياغتها موازين القوى والنفوذ بالعاصمتين، والرهانات والإنتصارات التي كانت تحملها مختلف الأوساط الفاعلة في الجهاد والمخزني أو المؤشرة في قراراته،[4] يقول إبن الأعرج السليماني في هذا الشأن: « بويع هذا السلطان بمدينة مراكش والأحوال في غاية إضطراب وقد أحاط بالمغرب من المصائب العجب العجاب وبيت المال أنقى من الكف والمشاكل السياسية زاحفة على الوطن بالصف والتداخل

[1] ثورة بوحمارة:إسمه الجيلالي الزرهوني المعروف بالروكي هو من أكبر الثوار في تاريخ المغرب الأقصى, لكن تم تزوير ثورته وإنجازاته وإنتصاراته من طرف المؤرخين المغاربة حتى أنهم أطلقوا عليه لقب "بوحمارة" لتحقيره والتنقيص من قيمته ك"متمرد" لا يشق له غبار,ينظر:إبراهيم كريدية,ثورة بوحمارة1902م-1909م,ط1 ، 1986م،ص35.

[2] الطيب بياض: المرجع السابق، ص 119.

[3] السلطان مولاي عبد الحفيظ: هو عبد الحفيظ بن الحسن بن محمد الحسني العلوية من السلاطين الدولة العلوية في المغرب الأقصى، كان فقيهاً وأديباً توفي والده السلطان حسن سنة 1894م وبالتالي إنقسمت الدولة بينه وبين أخيه عبد العزيز ينظر: عبد الفتاح الصعيدي، معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002، ج 3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م، ص 343.

[4] الطيب بياض: المرجع السابق، ص 120.

الأورباوي بلغ حد النصاب وإنما يتذكر أولو الألباب وخرج من مراكش يريد عاصمة فاس فوافته بيعة أهلها بنهر أم الربيع ودخل مدينة فاس في يوم مشهود...»[1]

المطلب الثاني: ظروف فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى.

كانت فرنسا من أوائل الدول إلى عقد المعاهدات مع السلاطين المغرب من أجل تحقيق سيطرتهم في بلادهم،كل الأحداث التي جرت بالمغرب ما بين 1900م-1911م دفعت بفرنسا لتحقيق أطماعها،[2]وبعد تمكن فرنسا من القضاء على الإنتفاضة المغربية عام 1911م أخذت بوضع خططها من أجل فرض هيمنتها على المغرب الأقصى.[3] وعلى الرغم من مطالبة السلطان عبد الحفيظ لفرنسا بالتدخل للقضاء على إنتفاضة 1911م، إلا أنه الوجود الفرنسي في البلاد، وخاصة بعد إتفاقها مع ألمانيا، مما جعلت جميع الأمور مهيئة أمام فرنسا لعقد معاهد الحماية، مستغلة تلك الإضطرابات الداخلية وضعف شخصية السلطان عبد الحفيظ الذي حاول قبل تنازله أن يحصل على بعض الوعود من فرنسا للحفاظ على الحكم العلوي في البلاد.[4]

وخلال التوقيع إستقبل المولى عبد الحفيظ السفير رينيو بفاس يوم 26 مارس 1912م، حيث شدد في كلمته على ضرورة إحترام الإتفاقيات القائمة بين البلدين وإستغلاله إجراء الإصلاحات بتعاون مع فرنسا، وعندما عرضت عليه بنود مشروع الحماية، ثار غضبه بسبب ربط الفرنسيين لتعهداتهم السابقة بمصادقة على مقتضيات هذا المشروع مما جعله يرفض الرضوخ إلى الأمر الواقع، وبعد أخذ وتفاوض لا يخلو من تهديد توصل الجانبان إلى توقيع عقد الحماية[5]، يوم 30 مارس 1912م[6] وقعها السلطان مولاي عبد الحفيظ والسفير الفرنسي رينيو،[7] وتألفت من مقدمة و9 مواد

---

[1] الطيب بياض: المرجع السابق, ص 121.

[2] عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة 1815م- 1960م، دار النهضة العربية، بيروت، 1974م، ص 49.

[3] عبد الجليل مزعل بنيان: المغرب الأقصى في عهد السلطان عبد الحفيظ (1907م-1912م) قسم التاريخ، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2012م، ص 7.

[4] نفسه: ص 26،ص 27.

[5] محمد القبلي: تاريخ المغرب تعيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011م، ص 514.

[6] عبد الهادي التازي: الحماية الفرنسية بدئها- نهايتها، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1980م، ص 13.

[7] أمل بن قسيمة: نضال الحركة الوطنية المغربية ونهاية الحماية المزدوجة 1944م - 1956م، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ العالم المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية 2015م - 2016م ، ص 6.

أساسية، تتمثل في مقدمتها على العمل من أجل تأسيس حكم منظم في مراكش يستمد إلى الأساليب.[1]

وتتجسد معاهدة الحماية على أساس الإهتمام المتبادل بين الحكومة فرنسا لوجودها في الجزائر، وحكومة مراكش، وذلك تمهيداً للقيام بالإصلاحات الإدارية والقضائية والتعليمية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية ضرورة إدخالها مع احترام الدين الإسلامي ومكانة جلالة السلطان، وعلى أن تقوم الحكومة الفرنسية بالإحتلال العسكري الضروري لإقرار، وتصدر أوامر تنفيذ التدابير الجديدة عن جلالته، ويكلف ممثلوا فرنسا في الخارج يتمثل مراكش أيضاً، ولا يخول للسلطان أن يعقد أية معاهدة إلا بعد الحصول على موافقة فرنسا.[2]

وقد منحت معاهدة الحماية لعام 1912م خاصة الفصلين الأول والسابع، صلاحيات واسعة جداً لفرنسا لإدخال وإصلاح الأوضاع المالية بالمغرب، فقررت تطبيق ضريبة الترتيب[3] في منطقة الشاوية، وصدرت تعليمات عسكرية إلى ضباط الإستخبارات في هذا الشأن، ليبقى موضوع الجباية، وقدرها مطابقاً لقانون 1903م المنظم للترتيب، وقد كانت التعليمات العسكرية الصادرة بشأن الترتيب سنة 1912م مقتصرة على منطقة الشاوية[4]، ثار الجيش على السلطان عبد الحفيظ لقبوله الحماية وقتل الجنود ضباطهم الفرنسيين كما قد إستمرت ثورة الشعب، وأباد الوطنيون الحامية الفرنسية في فاس، وعم الإستياء مختلف أنحاء البلاد إستنكر الجميع هذه المعاهدة وخاصة من السلطان الذين كانواْ قد أوصلوه إلى الحكم كأمير مؤمنين من أربع سنوات فتنازل لأخيه يوسف[5] على العرش.

المبحث الثاني: عزل مولاي عبد الحفيظ وتولي يوسف الحكم.

---

[1] عبد الجليل مزعل بنيان: المرجع السابق، ص 27.

[2] عبد المجيد بن جلون: هذه مراكش مطبعة الرسالة، القاهرة، 1949م، ص 74،ص 75.

[3] ضريبة الترتيب: هي ضريبة مباشرة تفرض على العقارات في المدن، ويرجع أصلها إلى ما قبل إتفاقية الجزيرة الخضراء ثم صدر ظهير منظم لها سنة 1918م، ينظر: كريدية إبراهيم، ثورة بوحمارة 1902م- 1909م، ط1، 1986م، ص 77.

[4] الطيب بياض: المرجع السابق، ص 314.

[5] يوسف بن الحسن: تسلم الحكم في المغرب سنة 1912م، بعد تنحي أخيه عبد الحفيظ على الحكم في البلاد، خلال عهده شهد إضطراباً واسعاً، وذلك بسبب سياسة فرنسا وعدم تطبيقها ببنود الحماية عام 1912م، توفي خلال عام 1927م للمزيد ينظر: عبد الجليل مزعل بنيان، المرجع السابق، ص 27.

المطلب الأول: تولي مولاي يوسف حكم المغرب.

تنازل السلطان عبد الحفيظ عن الحكم لأنه لم يعد بإستطاعته أن يحقق الآمال التي عقدها عليه الشعب المغربي حين بايعه[1] ولما لاحظ المقيم العام الفرنسي الجنرال " ليوتي" تصلب عبد الحفيظ في إمضاء المراسيم نصح حكومته بقبول تنازله عن العرش، وفي 12 أوت 1912م أعلن عن هذا التنازل، وتم الإتفاق بين الإقامة والمخزن على إختيار مولاي يوسف بن الحسن سلطاناً على البلاد[2]، وذلك خلال الفترة الممتدة (1912م-1927م) في الحكم[3]، وقد وجدت فرنسا في السلطان الجديد أداة التعاون معه، وتغلبت بذلك على أزمة العرش، إلا أنه بقيت أمامه مشاكل أخرى أشد تعقيداً والتي تتمثل في التوفيق بين مراكزها وبين مصالحها في الدول الأخرى المعترف بها في مراكش عن طريق تلك المعاهدات الدولية.

وبعدها إمضاء المعاهدة الفرنسية الألمانية، وتم حصول التوافق مع بريطانيا مع مصالحها في المغرب وقد إلتقت فرنسا إلى إسبانيا التي عبرت عن رفضها لإتفاقية الحماية، وقد أثر مفاوضات عسيرة خلال عام 1912م وتمكنت فرنسا أن تفرض وجهة نظرها بخصوص تقسيم النفوذ في المغرب مستغلة ضعف إسبانيا ووساطة بريطانيا التي كانت لصالح فرنسا، وبالتالي هكذا إتفق الطرفان على المبدأ العام لفكرة تقسيم المغرب: بحيث يحتفظ السلطان بحق السيادة على المنطقة الشمالية ويمارسها بواسطة خليفة يقيم في تطوان وضبطت المسائل الأخرى في إتفاقية جديدة وقع عليها يوم 27 نوفمبر 1912م.[4]

تمثلت تقسيمات هذه الإتفاقية جديدة وقع عليها يوم النفوذ الإسباني إلى قسمين وهي كالتالي:

1. القسم الأول: ويشمل سبته ومليلية ومنطقة سيدي إفني في الجنوب، وفي هذا القسم تمارس إسبانيا حقوق السيادة بدون قيد (الإحتلال).

---

[1] محمد علي داهش: محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الإستعمار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002م، ص 34.

[2] عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م، ص 123.

[3] محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 34.

[4] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 123.

2. القسم الثاني: تستمد إسبانيا وجودها فيه من معاهدة الحماية بين فرنسا والسلطان (حماية)[1] ويبقى هذا القسم حسب الإتفاقية تابعاً لسيادة السلطات.

تم تنظيم إدارة المحمية في الشمال على النحو الآتي:

يعين خليفة السلطان في تطوان من يمثل حقوقه الشرعية ولكنه يخضع لإشراف الإدارة الإسبانية، وهو يرشح من قبل السلطات الإسبانية، ولا يجوز للسلطات عزله إلا بموافقتها، وهو يمارس جميع سلطات السلطان في منطقة، وتستقل الإدارة الإسبانية بإدخال التنظيمات الإدارية التي تراها مناسبة بحيث تتولى تحصيل الرسوم الجمركية وتمثيل سكان المنطقة في الخارج.

وكما تؤكد الإتفاقية على جعل منطقة طنجة منطقة دولية حرة محايدة، تشترك في إدارتها الدول الأوروبية التي لها نفوذ بالمدينة عن طريق مجلس ينظم قناصلها، وأما بقية التراب المغربي فهو يخضع للحماية الفرنسية، وهو يشمل القسم الأكبر من البلاد.[2]

المطلب الثاني: الكفاح الوطني المغربي.

إنتشرت الثورة في كل مكان، وأصبح على الجنرال ليوتي أن يواجهها بكل حزم، وحسب طريقته، وكانت القبائل تحتل البادية وتسيطر على الطرق، وكانت فاس لا تزال في حالة تشبه الحصار، وتوالت الهجمات في كل يوم، والثورات،[3] ووقع عبء الكفاح على عائق الشعب المغربي،[4] وكما أن الإقامة الفرنسية لم تكن تأمل في شيء أكثر من تركها في حالها لكي يتمكن الجنرال ليوتي من وضح تكتيك لي صد تلك الهجومات العنيفة، أما فيما يخص الحدود الجزائرية المغربية فإنها قد شهدت ثورة الهوارة وأولاد بوقيس، وأيضاً شهد الجنوب صعوبات كبيرة بعد أن قام هبة الله،[5] إبن ماء العينين، مع رجاله الزرق بالهجوم على مراكش، وتمكنه من الإستيلاء على هذه المدينة عاصمة الجنوب في 18 أوت،[6] ولقد دخل رجال هبة الله مدينة مراكش:

---

[1] عبد الله مقلاتي : المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر, 2014م , ص 124.

[2] نفسه : ص 124.

[3] جلال يحي: تاريخ المغرب الكبير، ج4، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م، ص 102.

[4] محمد علي داهش: الحركات الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، دمشق، 2004م، ص 127.

[5] أحمد هيبة بن ماء العينين: ولد في سبتمبر 1877م بضواحي منطقة إطار لحوض أعوديتاني كان من أبرز قادة المقاومة بالجنوب إلى غاية وفاته في 1920م ,ج1، المجلد 1، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين، الرباط، 2005م، ص 121.

[6] جلال يحي: المرجع السابق، ص 103.

عاصمة الجنوب الدينية والسياسية والتجارية في 18 أوت سنة 1912م ولم يكن في وسع ليوتي أن يتدخل في أمر الجنوب قبل أن يتجلى أمامه الموقف من شمال المغرب، ولكن وجود الرعايا الفرنسيين في عاصمة الجنوب[1]

سمح له بالقيام بالعمليات في هذا القطاع لضمان سيطرته على عاصمة الجنوب وأما فيما يخص الشمال المغربي والذي خضع للحماية الإسبانية، فقد ثار الشعب في إقليم جبالة منذ عام 1912م وحتى عام 1925م بقيادة الشريف أحمد الريسوني، وثار في إقليم الريف منذ عام 1921م وفي عام 1926م.

بقيادة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي[2] وقد كانت ثورة الريف من أكبر الثورات المغربية وأكثرها تنظيماً سياسياً وعسكرياً، وقد إستطاعت حتى عام 1925م أن تحرر الشمال المغربي كاملاً، ولم يبق بيد الإسبان غير بعض المواقع الساحلية، إلا أن التعاون الفرنسي الإسباني عام 1925م، قاد إلى قمع هذه الثورة بعد أن كبدت الطرفين خسائر جد فادحة على الأفراد والمعدات وإنتهت الثورة الريفية بإستسلام قائدها محمد بن عبد الكريم الخطابي في 23 ماي 1926م ونفيه إلى جزيرة ورينيون في المحيط الهندي، وعلى الرغم من عنف الكفاح الوطني المسلح، وقدرته على أن يحقق إنتصارات كبيرة في الجنوب والشمال إلا أنه في طرد المحتلين، وذلك يعود إلى عدم التكافؤ بين الجانبين في الإمكانات القتالية، وعدم التنسيق وتوحيد خطط الكفاح وراء قيادة واحدة، لكن كان لذلك أثره في بلورة الروح الوطنية والإسهام في ظهور الحركة الوطنية في المغرب.[3]

[1] جلال يحي : المرجع السابق , ص 106.

[2] محمد بن عبد الكريم الخطابي: ولد عام 1878م في أغادير من بلاد الريف، ينتمي إلى قبيلة بني ورياغل درس بجامع القرويين بفاس، تولى منصب قاضي في مدينة مليلة، قاد الجهاد ضد الإسبان وحقق عدة انتصارات أهمها معركة أنوال 1924م، استسلم بعد تعاون إسبانيا وفرنسا ضده، توفي سنة 1963م، ينظر: عبد الله كنون, مشاهير رجال المغرب,ط1،ج1، دار إبن حزم، 2010م، ص 153.

[3] محمد علي داهش: المرجع السابق ,ص 128.

المبحث الثالث: الجنرال ليوتي والسلطان المغربي.

المطلب الأول: علاقة الجنرال ليوتي بالسلطان والمغاربة.

1.إحترام المقيم العام الفرنسي الجنرال ليوتي لسيادة السلطان:

إظهار حرص ليوتي[1] وتشبثه بإحترام شخص السلطان وإختصاصاته عند بدأ عملية تنظيم المحاكم العصرية، من خلال تلك المحاكم والمشكلة من قضاة فرنسيين ومن مستشارين مغاربة كلما تعلق الأمر بقضية يكون أحد طرفيها مغربي، إنها المحاكم التي سميت خطأ فيما بعد بالمحاكم الفرنسية لكونها تبث في قضايا بين أوروبيين أو بين أوروبيين ومغاربة، إذ كتب المارشال مع رسالة موجهة إلى وزير الشؤون الخارجية يقول: « يبدو لي أن منح جلالة السلطان مهمة إصلاح العدالة في مملكته بمقتضى ظهير يحمل توقيعي، مسألة في محلها فالأمر مطابق تماماً لروح وشكل معاهدة 30 مارس 1912م، إذ يؤكد نصها فعلاً على أن الإصلاح سينفذ من قبل السلطان بإقتراح من الحكومة الفرنسية، فعلينا إذن تطبيق معاهدة الحماية بدقة، وإلا فقد نكون خالفنا النص واستحواذنا على إختصاصات وصلاحيات السلطان»[2]

ونجد في الواقع، وحسب تصريح محكمة العدل الدولية في 1951م، فإن محاكم الحماية بالمنطقة الفرنسية محاكم مغربية منظمة على نموذج ومقاييس فرنسية تضمن للأجانب حق المساواة، وكما هو معروف، إقترح ليوطي دون جدوى أن يكون المغرب من بين الموقعين على معاهدة فرساي Versailles، كما لم يعارض فكرة قبوله عضواً في عصبة الأمم، وكان يقلقه التعبير المستعمل أحياناً سواء على المستوى الرسمي أو الصحافي وهو حكومة الحماية فطالما ردد أنه « لا وجود لحكومة الحماية وإنما هناك حكومة شريفة، فلا داعي للتذكير بذلك كل مرة».[3]

2.ليوتي والشباب المغاربة:

---

[1] الجنرال ليوتي: هو الماريشال هوبرت ليوتي من العسكريين الفرنسيين الذين تمرنوا في الهند الصينية، تمرن ليوتي بعد ذلك، ومنذ سنة 1904، في المنطقة الجنوبية الغربية من الجزائر ، وهي منطقة عين الصفراء، وتحصل فيها على رتبة جنرال ولقد اختارت فرنسا الجنرال ليوتي بعد توقيع معاهدة الحماية في 30 مارس سنة 1912، ليتولى منصب المقيم العام في المغرب,ينظر:جلال يحي, تاريخ المغرب الكبير,ج4, دار النهضة العربية , بيروت ,1981م, ص 97,ص 98.

[2] جورج سبيلمان: المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912م - 1956م، ط1، 2014م، ص 30.

[3] نفسه: ص 30.

كان إعتماد الجنرال ليوتي على الشبيبة المغربية أساساً وذلك لبناء علاقات مودة وخلق حالة من الهدوء والإرتياح تساعده على نسج روابط صداقة دائمة بين الشعبين لقد كان يردد بإستمرار أن "الشباب هو المستقبل "حيث كان متعاطفاً معهم، كما كان على بينة من رقة وكبرياء بورجوازية المدن الميالة إلى النقاشات الفكرية ولذا كان يخشى أن تنسى هذه البوجوازية، مع مرور الزمن، والوضع الهش المزري الذي كانت البلاد قبل 1912م, ولقد إهتم ليوتي بشباب المدن البورجوازي وشباب فاس أيضاً وقد كان يطمع إلى تكوين أطر متوسطة وصغيرة في المدن وفي المراكز القروية الصغيرة المتواجدة بالبوادي , وكذلك قام بتأسيس مدرسة الدار البيضاء العسكرية بمكناس والتي تخرج منها ضباط مغاربة من مستوى عال ومن بين صفوفهم عدد كبير ينحدر من القرى، ولقد أصبح عدد منهم كمالاً وباشوات وقياداً أو أحياناً وزراء.[1]

ومن جهة أخرى يقول ليوتي « يجب تكوين موظفين حكوميين من الشباب، يوجد الآن من بين عائلات المخزن وحولها شباب طموح وذكي يتكلم اللغة الفرنسية، فيجب علينا توظفيه إذا نحن أردنا أن لا يستغل من قبل أطراف أخرى ضدنا، فهنا طاقات هائلة غير مستعملة، لذا أتوجه لكل المديرين طالباً منهم البحث عن هؤلاء الشباب وتوظفيهم بجانبهم خالقين لهم مناصب لائقة بهم لقد فكرت منذ أربع سنوات 1916م في تعيين متدربين مختارين من بين شباب الأقسام العليا والإعداديات الإسلامية ، لكن بقيت الفكرة حبراً على ورق، لذا أطلب الرجوع إلى هذا الأمر والعمل به فالهدف الأسمى لإدارة الحماية هو تكوين طاقم من الأعوان المؤهلين يعوضون تدريجياً الفرنسيين في عدد كبير من المناصب، وبذلك نتغلب على النقص الحاصل في مجال الموظفين» ويختم ليوتي قائلاً « حينما نعلم النخبة العمل معنا والإعتماد علينا وحينما نستجيب لتطلعاتها وطموحاتها المشروعة بتوفيرنا لمناصب جديدة بتاريخها وتقاليدها ومؤهلاتها، فأنذاك لن نتأثر بالأفكار الثورية المعادية لنا».[2]

المطلب الثاني: سياسة المقيم العام الفرنسي ليوتي في المغرب الأقصى.

[1] جورج سبيلمان : المغرب من حماية إلى الإستقلال 1912م - 1956م,ط1, 2014م ,ص 34

[2] نفسه : ص 36.

إرتبطت سياسة فرنسا بالمغرب برجل إسمه "ليوتي" حيث تولى منصب المقيم العام منذ فرض الحماية عام 1912م وقد اشتهر بنجاحه في التغلب على المقاومة الشعبية العنيفة ووضع أسس ومبادئ الإدارة الفرنسية.[1]

1.سياسة ليوتي من الناحية الإقتصادية:

لقد أعطت فرنسا إهتماماً كبيراً لتنمية الإقتصادية المغربية منذ فرض الحماية عليها سنة 1912م، أثناء عهد ليوتي.[2]

أولاً في مجال الزراعة:

يعتبر المغرب بلد زراعي، ويعتمد أكثر من 70% من سكانه على الزراعة في معيشتهم، فالزراعة هي المورد الرئيس الإستهلاكي والتجاري في المغرب، وكان الفلاحون المغاربة يتمتعون بظروف طبيعة أفضل مما في الجزائر وتونس قبل فرض فرنسا لنظام الحماية وسيطرتها على المغرب، فكانت كثافة السكان الزراعيين تبلغ (0.74) شخص في الهكتار المزروع، إذ بلغ عدد المزارعين (6.3) مليون.[3]

وبعد فرض فرنسا معاهدة الحماية في عام 1912م، أصدرت سلطات الإدارة الفرنسية في المغرب مجموعة من المراسيم والظهائر التي كانت تصب في مصلحة المستوطنين، وأهم تلك المراسيم الظهير الذي أصدرته في عام 1913م حول تسجيل العقارات والذي نزعت بموجبه ملكية الفلاحين المضاربة من الأراضي الصالح المستوطنين الفرنسيين.

تبلغ مساحة الأرضي الصالحة للزراعة في المغرب خمسة عشر قامت الإداراة الفرنسية بتوزيع مليون هكتار من أجود الأراضي الزراعية لخمسة ألاف من الأوروبين أغلبهم من الفرنسيين في حين لا يزيد عدد ملاك الأراضي من المغاربة عن 1.3000.000 شخص، يزرعون أقل من أربعة، وقد إستحوذ المستوطنون الفرنسيون على أجود الأراضي وأخصبها من جهات مختلفة من المغرب، إذا كان بجوزتهم نحو 100000 هكتار عام 1913م موزعة على المناطق المعروفة بجودة أراضيها وبوفرة مياهها، كالشاوية ودكالة والغرب وأضيفت إليها مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية.[4]

---

[1] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 125.

[2] جورج سبيلمان: المرجع السابق، ص 42.

[3] ثامر عزام حمد سليم الدليمي: الإدارة الفرنسية في المغرب 1939م- 1956م,ط1,دار غيداء,2017م،ص 38,ص 37.

[4] نفسه:ص 38.

صرح الجنرال ليوتي عام 1923م في الأكاديمية الزراعية قائلاً « أرجوا أن تلاحظوا أنه من خلال عشر سنوات من وظيفتي كمقيم تمكنا من أن نثبت أقدام ما يزيد عن 1000 مهاجر فوق أكثر من 400.000 هكتار من الأراضي على الرغم من سنين الحرب الخمس، ولابد ن تلاحظوا أيضاً أن هذا العدد آخذ بالزيادة يوماً بعد يوم.

ثانياً في مجال الصناعة: ومن أهم العوامل التي ساعدت على نمو الصناعة المغربية وغزارة المنتجات الزراعية ومنتجات المواشي والصيد والغابات وتنوعها وإنخفاض أسعارها فضلاً عن المعادن الموجودة في باطن الأرض وقد سخرت الإدارة الفرنسية ثروات المغرب المعدنية ومناجمها لخدمة المستوطنين الفرنسيين، وطورت الصناعات التي تخدم مصالحهم، وتجاهات الصناعات المحلية وتأثر أصحاب العرف نتيجة لإتساع التبادل التجاري مع الخارج ومنافسة البضائع الأجنبية ولم يكن حال العمال المغربي أفضل من الفلاح، فقد كان يتقاضي أجور قليلة لا تتناسب مع الجهد الكبير الذي يبدله في المعامل والمناجم، وأدت هذه السياسة إلى تفشي الفقر والمرض في هذه الطبقة المهمة مع المجتمع.[1]

ثالثاً في مجال التجارة والمالية:

كانت في المغرب قبل فرض الحماية تجارة داخلية موزعة في الأسواق المحلية، وأسواق رئيسية في بعض المدن كمراكش وفاس، وكانت علاقات المغرب التجارية مع الخارج تتزايد منذ أواخر القرن 19، وبعد الحماية حدث تطور كبير نتيجة إزدياد عدد المهاجرين الأوروبيين إلى المغرب وتجهيز الحديث بالموانئ والطرق والسلك الحديد وإستغلال المناجم، وتطور زراعة المستوطنين وتوسعها، فإتسعت المبادلات التجارية توسعاً كبيراً، وقد تميزت التجارة الخارجية بالعجز في الميزان التجاري، وتفوق فرنسا لأنها المصدر والمستورد، وبلغ العجز بين عامي 1912م- 1919م أكثر من 199 مليون فرنك.[2]

رابعاً في مجال الحياة الإجتماعية:

خططت السلطات الفرنسية لجعل المغرب تابعاً لها من الناحية الاجتماعية أيضاً، وكان التعليم أهم القطاعات التي إهتمت بها الإدارة، وكانت هناك ثلاث أنواع من المدارس تخضع للرقابة الفرنسية والشروط والأهداف التي تضعها السلطات الفرنسية وهذه المدارس هي:

[1] ثامر عزام حمد سليم الدليمي : المرجع السابق, ص47،ص 48 .

[2] نفسه: ص 49.

1. المدرس الإسلامية: كانت تخضع لسلطة الإدارة الفرنسية وقد تدخلت الإدارة لمنح تدريس بعض المواد التي تجد فيها خطراً عليها كتاريخ المغرب الذي يسهم في تكوين الشعور الوطني، ولهذا حددت المدارس التقليدية ومن خلال مناهج التدريس وإقتصرت على: تعليم القرآن، اللغة، الكتابة العربية، القواعد الأخلاق، ومنعت تدريس أية مادة أخرى، وكل مدرسة تخالف معرضة للإغلاق.[1]

2. المدارس الفرنسية البربرية: وهي تتمثل في المدارس التي تهدف لخلق جيل مقطوع الصلة تماماً بالتراث العربي الإسلامي من جهة ومتشبع بالتراث الفرنسي والقيم الحضارية الغربية من جهة أخرى، كما يمهد الطريق لإستيعاب الشعب المغربي وجعله تابعاً لفرنسا والبرنامج الدراسي في هذه المدارس يشمل على دراسة تطبيقية باللغة الفرنسية.[2]

وقد بلغ مجموع الأطفال المغاربة الذين حرموا من فرصة التعليم في المدارس الفرنسية حتى عام 1920م أكثر من سبعة ألاف طفل.

خامساً في المجال الثقافي والديني:

السياسة البربرية:

إن السياسة الفرنسية اتجاه العروبة والإسلام شملت كل أبناء المغرب العربي من خلال الجهود التعليمية والتبشرية التي مدعومة بكل الإمكانيات الكنسية، وجاء التركيز على البربر لأهداف مرحلية ومستقبلية تخدم الأهداف الإستعمارية وفي هذا الإطار يقول المقيم العام الفرنسي في المغرب الجنرال ليوتي 1912م-1925م بعد إحتلال المغرب :« يجب الكفاح بكل الوسائل التي نمتلكها ضد إنتشار اللغة العربية والإسلام، ليس في المناطق الجبلية فحسب، بل حتى في المناطق المتاخمة لبلاد البربر التي يتكلم أهلها العربية والبربرية معاً».[3]

وقد أصبحت المخططات الإستعمارية في المغرب مجالاً للتطبيق العدوان ومحاولة القضاء على الهوية المغربية لسكانها عامة، وللبربر خاصة، ونظراً للرسوخ تلك المؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية (جامع القرويين وغيرها...) في المدن، توجهت نحو المناطق الجبلية والصحراوية حيث الكثافة البربرية،

[1] ثامر عزام حمد سليم الدليمي: المرجع السابق، ص 51،ص 52.

[2] نفسه: ص 53.

[3] محمد علي داهش: المرجع السابق، ص23.

في محاولة التأسيس لكيانه ذاتية منفصلة عن الكيانية الاجتماعية العامة[1] وقد كلف المقيم العام الجنرال ليوتي ووضع أسس السياسة البربرية في المغرب مجموعة من منظري الاستعمار برئاسة جورج سوردون، أستاذ الحقوق الإسلامية البحث الحقائق، وجمعت تلك الأعراف بما أسمته السلطات الفرنسية المحتلة بـ " قانون العرف البربري" عام 1914م وتم إصدار ظهير (قانون) في 11 سبتمبر 1914م، وبموجبه فتحت لمناطق القبائل البربرية محاكم عرضية تفصل في القضايا على وفق الأعراف والتقاليد والعادات البربرية في محاولة لإخراجهم من نطاق الشريعة الإسلامية.[2] والمحاكم الشرعية الإسلامية، وقد توهمت السلطات الفرنسية المحتلة، أن أهالي هذه المناطق وغالبيتهم من البربر « إن إسلامهم سطحي وليس ببعيد أن ينتصروا ويندمجوا معها».

وخلال عام 1915م أصدرت السلطات الفرنسية مجموعة من البلاغات إعتبرت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية للبربري، ويتم التداول بها في المعاملات الرسمية والسجلات والعقود والسندات، كما دعت في منشور عام 1919م إلى إعداد لإطارات العسكرية من أبناء البربر من خريجي المدارس الفرنسية والمثقفين بالثقافة الفرنسية لحكم لمناطق البربرية، وعملت أيضاً على عزل البربر عن إخوانهم العرب في العديد من المناطق كما حصل في الجزائر.

وفرض الحصار على البربر حتى لا تصلهم الكتب والمجلات العربية، لتحل مكانها كتبهم ومجالاتهم التي تهاجم الإسلام وتشوهه، كما أجبر الجنرال ليوتي، السلطان يوسف بن الحسن الأول 1912م-1927م على إصدار ظهير آخر سمح بموجبه تعديل العرف البربري والذي لم يكن يسمح بإمتلاك الأراضي في القبائل البربرية وصد الظهير في 15 جوان 1922م بتوقيع سلطان المغرب، لكن سرعان ما تم إلغاء هذا الحق الوطني، حيث تمكن المستوطنون الأجانب وأغلبهم من الفرنسيين من السيطرة على بعض الأراضي القبائل البربرية.[3]

وكان صدور الظهير البربري، محاولة من الفرنسيين الخروج من مأزق المقاومة بحل جذري، وبتتويج المراحل المذكورة بإجراء عملي يتمثل في تدبير إداري ويجرأ على إصدار ظهير 17 ذي الحجة

[1] ثامر عزام حمد سليم الدليمي: المرجع السابق، ص 55.

[2] محمد علي داهش: محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الإستعمار , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد ,2002م ,ص26,ص27.

[3] نفسه: ص27,ص28.

1348هـ/ 16 ماي 1930م عرف بالظهير البربري وكان من أبرز الظهائر أي القوانين التي أصدرتها السلطات الفرنسية المحتلة.[1] ولقد وقف الشعب العربي في معظم أنحاء الوطن العربي وواجهاته الدينية والوطنية والثقافية ضد السياسية الفرنسية وإتجاهاتها في محاولة القضاء على الإسلام والعروبة في المغرب العربي عامة، وفي المغرب خاصة، حيث إنتقل أيضاً رد الفعل المضاد للسياسة الفرنسية إلى الدائرة العربية الأوسع, فقد إبتدأ رد الفعل العنيف ضد الضهير البربري إلى أقطار المغرب العربي، الجزائر، تونس، موريتانيا، ليبيا إلى معظم أقطار الوطن العربي في مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق، حيث عبرت عن واجهات الرأي العام من العلماء دين والجمعيات والمؤتمرات الشعبية الإسلامية والمجلات والصحافة، عن موقفها وإدانتها السياسة التي تنتهجها فرنسا في العدوان على الهوية العربية الإسلامية.[2]

نستخلص في الفصل الثاني أن السياسة الفرنسية عملت في الأساس على تجريد السلطان المغربي من كل الصلاحيات خاصة السياسية والإدارية ، عكس المقيم العام الذي يتمتع بالسلطة الفعلية وله الحق في إصدار القرارات في كل المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية في المغرب .

[1] محمد علي داهش : المرجع السابق, ص 28، ص29.

[2] نفسه : ص 33،ص 34.

الفصل الثالث

تولي الجنرال ستيغ الإقامة الفرنسية وتطور الأوضاع في المغرب

1925م–1929م.

- المبحث الأول: عزل الجنرال ليوتي وتعيين تيودور ستيغ.
- المبحث الثاني: سياسة الاستيطان الفرنسي بالمغرب.
- المبحث الثالث: سياسة الاستعمار الفلاحي وإحداث القطيعة بين القيم العام والسلطان.

عمل المقيمون العامون على إبقاء المغرب الأقصى تابعاً لفرنسا، حيث تنوعت وطبقت فيه مختلف السياسات، لدى المقيمين العامين من بينهم المقيم العام الفرنسي تيودور ستيغ الذي حاول فرض وبسط سياسته لجعل المغرب مرتبطة بفرنسا.

المبحث الأول: عزل الجنرال ليوتي وتعيين تيودور ستيغ.

المطلب الأول: تيودور ستيغ ثاني مقيم عام للمغرب.

خلف الماريشال ليوتي في منصب الإقامة السيد تيودور ستيغ وكان تيودور ستيغ[1] مختلفاً تمام الإختلاف عن الماريشال ليوتي[2]، حيث يعتبر ستيغ أول مقيم فرنسي مدني للمغرب، نظراً للإهتمامه بشؤون الإدارة المدنية بشكل يختلف عن ذلك الذي تناوله بها ليوتي من قبل فأنشأ دائرة مدينة في إقليم الشاوية.[3]

ففي الواقع كان ستيغ فرنسياً ممتازاً، ذكياً وذا حنكة عالية مكنته من إدراك المزايا الكبرى التي ميزت سلفه وقد جعله الإحساس العميق بالمصالح العليا للبلاد يتابع الإنجازات التي بدأها ليوتي منذ 1912م في مناخ صعب ومتوتر، إلا أنه قرر بطموحه في إتمام منجزات الجنرال ليوتي، ومحاولة إصلاح الخلل وذلك على الطريقة الجزائرية، وكان يحتاط من العسكريين فلم يكن السيد أرستيد بريان Aristide Briant وحيداً في النداء الذي طالب فيه بأن « تتراجع البنادق إلى الوراء وتتراجع المدافع إلى الخلف! »[4]

المطلب الثاني: الجنرال تيودورستيغ والعمليات العسكرية.

عند إستلام " تيودور ستيغ" مهامه بالرباط، وكانت حرب الريف مازالت قائمة، كما أن المقيم العام جديد يستخدم كل الوسائل للتوصل إلى حل سلمي لهذه الحرب، وتعاقب مبعوثوه على عبد الكريم خلال الشتاء وحتى بداية الربيع، وكان من نبيهم السادة "باران" و"كابريالي" المراقب المدني

[1] تيودور ستيغ : هو عضو الجمعية الوطنية عن نهر السين، والوالي العام السابق في الجزائر، وكذا الوزير السابق وكان العضو البارز في الحزب الراديكالي الإشتراكي، ينظر: جورج سبيلمان: تاريخ المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912م - 1956م ، ط1،2014م، ص 45.

[2] نفسه: ص 45.

[3] جلال يحي: المرجع السابق، ص 200.

[4] جورج سبيلمان: المرجع السابق، ص 46.

ومبعوثين أخرين،[1] وكانت نتيجة هذه العملية السلمية المسترسلة مخالفة لما توخاه المقيم العام، وبعد إنهاء المناوشات في الريف، رجعت الجيوش نحو الجنوب لإتمام عملية التهدئة بتازة حيث تمرد برابرة الجبل وكانوا يهددون بقطع المواصلات بين المغرب والجزائر وهو ما أدى إلى خسائر كبيرة ، أما في باقي أنحاء البلاد، فقد أمر المقيم العام بإيقاف كل العمليات العسكرية الهجومية،[2] وبصفته مشرفاً على القيادة العسكرية نفسها،[3] وكان مفضلاً حمل غصن الزيتون إتجاه المتمردين الذين إعتصموا كعادتهم بالجبال الوعرة في الأطلس المتوسط والأطلس الكبير، حيث لم يستطيع أي سلطان طردهم طوال مئات السنين، وفي هذه المبادرة كذلك لم يصادف حسن نية ولا إستجابة إيجابية، إذ فوجئ المتمردين بتوقف نشاطنا فبدأ عصيانهم يتفاقم شيئاً فشيئاً وصاروا يتوغلون أكثر فأكثر بسهولة "تادلة" حيث قتلوا وحجزوا بعض المدنيين الفرنسيين .[4]

المبحث الثاني: سياسة الإستيطان الفرنسي بالمغرب.

المطلب الأول: مشروع المقيم العام الفرنسي تيودور ستيغ الإستيطاني في المغرب.

في عهد "تيودورستيغ" تم فتح باب الهجرة والإستيطان، وتضاعف عدد المستوطنين ثلاث مرات على مكان عليه في عهد "ليوتي".[5]

لقد شجع المقيم العام "تيودورستيغ"على إستقرار عدد هائل من الفرنسيين المنتمين إلى الشرائح الإجتماعية المتواضعة، حيث إستقر حوالي مليون فرنسي نشيط يكدون في العمل ويتغنون وسط ستة ملايين من المسلمين، وكان يرى أن عدد الفرنسيين بالمغرب جد ضئيل ويرى أيضاً أن هذا النقص العددي يدخل ضمن أعمال ليوتي.[6]

وقد فتحت إدارة الحماية الباب على مصراعيه في وجه الموظفين الصغار، تحولت المستعمرة الفرنسية التي كانت قبل سنة 1925م تعج بالأرستقراطيين الكبار، كما أنه استقدم السيد "أوربان بلان" ممثل الإقامة و"فرانسوا بيتري" مدير المالية الذي كان يهيء ترشيحه لمنصب برلماني في

[1] جورج سبيلمان: المغرب من الحماية إلى الإستقلال1912م - 1956م،ط1 ، 2014م ،ص 46.

[2] نفسه : ص 48.

[3] جلال يحي: المرجع السابق، ص 200.

[4] جورج سبيلمان: المرجع السابق، ص 48.

[5] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 127.

[6] جورج سبيلمان: المرجع السابق ,ص 49.

"كورسيكا" عدد كبيراً من الموظفين الصغار بعد الحرب، إلا أنه لم يفتح أمامهم أبواب التوظيف الإداري خوفاً من رد فعل الماريشال، ونجد أن الوظيفة في القرى التي كانت هي الأخرى في حاجة لقبضة من حديد، ولهذا أنشئت في جهات مختلفة مساحات أرضية مخصصة للمعمرين عبر شراء الأراضي أو تبادلها وتجميعها أو بالاستيلاء على أراضي الدولة.[1]

أو أراضي الجموع وأحياناً أراضي الأحباش أو كرائها لأمد طويل، وتمت تجزئة تلك الأراضي إلى قطع متوسطة من حجم 150 إلى 200 هكتار أو قطع صغيرة ووزعت بشروط مغرية على الفرنسيين، وكانت الفئات المستفيدة من الفلاحين أحياناً ومن قدماء المحاربين وذوي العائلات وأرامل الحرب وأبناء الشهداء وقدماء المغاربة أي الفرنسيين المستقرين في المغرب منذ زمن بعيد، واستفاد هؤلاء جميعاً من تسهيلات في الأداء وفي قروض على المدى الطويل، إضافة إلى الفوائد البسيطة دون إحتساب التخفيضات على المستوى الضريبي،[2] والواقع أن التعمير الرسمي ظل دائماً في كل مكان هو الطفل المدلل الذي ولدته الحماية.[3]

إنعكاسات الإستيطان الفرنسي على المجتمع المغربي:

- ظهور بلاد جديدة ومجتمع جديد سكانياً.
- زيادة في عدد الأجانب وسيطرة على الإقتصاد المغربي.
- إختلال أوضاع الحياة في البوادي بسبب تضاعف الساكنة مقابل تناقص الأراضي الصالحة للإستغلال.
- قلة فرص العمل بسبب إستيلاء المعمرين على معظم الأراضي.
- إنتشار الفقر والبؤس.[4]

المطلب الثاني: ستيغ ومجلس الشورى.

عمل تيودور ستيغ بمجرد وصوله، على تشكيل مجلس شورى الحكومة المكون من قسم فرنسي وآخر مغربي إلى برلمان مصغر يجتمع كل شق منه على حدة وكان ذلك من الأعمال التي تذكر لهذا المقيم، وقد كان القسم الفرنسي من هذا المجلس يتكون من ثلاثة أقسام: مثل أولها الفلاحة، ومثل

[1] جورج سبيلمان : المرجع السابق, ص 49.

[2] نفسه : ص 50.

[3] محمد الحسن الوزاني: الحماية جناية على الأمة، ط1، المغرب، 1994م، ص 123.

[4] أحمد سوالم: الإحتلال الفرنسي للمغرب، مجلة البيان، 2020م.

الثاني التجارة والصناعة، ومثل الثالث بقية الساكنة الفرنسية من الموظفين والمهن الحرة،[1] والذين يمثلون في غرف تجارية وزراعية.[2]

علماً أن هذا القسم الأخير كان أعضاؤه منتخبين وليسوا معينين، وعكس الماريشال ليوتي الذي لم يتعامل مع الفلاحين والتجار وأصحاب الصناعة والموظفين، وكان يأمرهم عوض أن ياخذ برأيهم، أصبحت الإدارة في عهد ستيغ تتغلب شيئاً فشيئاً على الحكومة.

كما أن صلاحيات مجلس شورى الحكومة فكانت تتمثل في مناقشة الميزانية والمصادقة عليها، وكان مقره بالرباط، مقر الإقامة "بقيلا" نائب القنصل السيد لوريش leriche، التي وسعت وخضعت لترميم جديد، وكان ستيغ البرلماني السابق يرتاح كلما زار هذا المكان وألقى نظرة على قاعة الإجتماعات ومقعد الرئاسة ومقاعد الوزراء وكل ما يملاء هذه البناية من أجراس وقاعات اللجان والكواليس مروراً بالمقهى، فهذا المشهد الذي يستمتع به مرتين في السنة، وتلك الرئاسة التي كان يلجيء لها على ضفاف السين La seine كانت تشبع حنينه للتقاليد والممارسة البرلمانية، وهكذا بالتدريج تراجع أسلوب ليوتي وتصوره للحماية وأصبح في عدد الماضي، بعدما خلفه أسلوب الإدارة المباشر المتغير والباهض التكلفة والمتصلب والشكلي واللاإنساني.[3]

والتي ستصل في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية إلى أن تصبح مركز الحركة الإستعمارية المنادية بإستخدام الشدة ضد المواطنين،[4] ولم تظهر عواقب هذه السياسة الجديدة جلية إلا فيما بعد، وبالفعل تم إغلاق باب الوظيفة العمومية أكثر فاكثر في وجه المغاربة، حيث تحملت الميزانية عبء إدارتين: أولهما فرنسية والثانية مغربية أقل كلفة, فتضخمت ميزانية التسيير عكس ميزانية التجهيز التي تقلصت رغم أنها المنتج الحقيقي للخيرات والثروات، وأصبح إذن اللجوء إلى القروض أمراً ضرورياً من أجل إستكمال تجهيز البلاد، الشيء الذي أثقل كاهل الميزانية.[5]

المبحث الثالث: سياسة الاستعمار الفلاحي وإحداث القطيعة بين القيم العام والسلطان.

المطلب الأول: سياسة الإستعمار الفلاحي.

[1] جورج سبيلمان: المرجع السابق، ص 50.

[2] جلال يحي: المرجع السابق، ص 200.

[3] جورج سبيلمان: المرجع السابق ،ص 50.

[4] جلال يحي: المرجع السابق، ص 200.

[5] جورج سبيلمان : المرجع السابق ,ص 51.

ففي المجال الفلاحي نهجت فرنسا إلى سياسة الإستعمار الفلاحي، وذلك من خلال الإستيلاء على الأراضي الفلاحية وإنشاء مراكز الإستيطان[1]،ومن أجل تجاوز نزع الأراضي من المغاربة لجأت الإقامة العامة إلى إصدار قوانين تتيح إيجار أراضي القبائل بأثمان زهيدة، وقد استغل المستوطنون المكننة والتقنيات الحديثة لمضاعفة الإنتاج الزراعي على حساب الإنتاج التقليدي للأهالي، وأنشئوا ورشات الصناعة، وحازوا على امتيازات استخراج المعادن,وهكذا بدأ الرأسمال الفرنسي تدريجياً يتحكم في اقتصاديات المغرب، ويستغل ثرواته لصالح المستوطنين.[2]

إلا أن هذه السياسة أدت إلى حرمان كثير من الفلاحيين المغاربة من أراضيهم، نتيجة الإستحواذ عليها من طرف المعمرين، وعدم قدرة الفلاحة التقليدية المعاشية على منافسة الفلاحية العصرية التي أدخلها الأوروبيون إلى البلاد، وهو ما نتج هجرة العديد، من الفلاحين نحو المدن المنجمية والمدن الكبرى، وعاشوا فيها ظروفاً اجتماعية مزرية حيث الأجور الزهيدة والسكن في هوامش المدن.[3]ظهور مقاومة الشديدة نتيجة الاستعمار الفلاحي الرسمي الذي قام به المقيم ستيغ منذ 1926م إلى سنة 1929م، فقد أدى ثورات محلية ومقاومات فردية وإعتداءات من طرف الفلاحين المغاربة.[4] على المستعمرين ورجال المراقبة الفرنسية وإضطر مسيو ستيغ إلى إستقدام المشنقة للبلاد ثلاث مرات حيث نفذ الإعدام على المواطنين لم يرضوا بأن تنزع ملكيتهم لفائدة الإستعمار الفرنسي، ولعل سياسة الإستعمار الفلاحي كانت أعظم شيء أثر في نفوس المغاربة وأخرجهم من ترددهم في جدوى المقاومة غير المسلحة، على أن هذا الدفاع المدني سرعان ما تطور إلى نوع من الإرهاب، إذ تكونت فرق تعمل على مهاجمة الولاة وتفر للمناطق التي لم تكن بعد قد إحتلت.[5]

المطلب الثاني: القطيعة وفقدان التواصل بين المقيم الفرنسي والسلطان.

إن الإتصال بين العنصر الفرنسي والعنصر المغربي كان متسماً بالإنقطاع، فمن الواضح أن المقيم العام لم يعمل على ربط علاقة وطيدة مع السلطان والصدر الأعظم كما كان الشأن بالنسبة لسلفه

[1] أحمد سوالم: الإحتلال الفرنسي، مجلة البيان، 2020م.

[2] نفسه : ص 127.

[3] أحمد سوالم: المرجع السابق.

[4] علال الفاسي: المرجع السابق، ص 150.

[5] نفسه: ص 151.

لاحظ السلطان مولاي يوسف بن الحسن أن تيودور ستيغ إختار مساعدته من رجال قادمين من الجزائر ويتعلق الأمر بمدير مصلحة المخابرات وشؤون الأهالي، السيد دوكول Duclos، وهو ضابط سابق في شؤون الأهالي بالجزائر وصحراوي معروف باستقامته، وكان من البديهي أن يتخوف المخزن من التخلي التدريجي عن نظام الحماية وتعويضه بآخر يشبه النظام المعمول به في الجزائر وهكذا حل الشك مكان الثقة التي كانت متبادلة، كما أنه صدرت الأوامر بعدم زيارة القصر وتبليغ السلطان أخبار الجبهة ووضعية التهدئة، وتم تبرير ذلك بتواضع مرتبتي العسكرية كملازم والتي لا تليق بمقام السلطان الذي سوف يخير بين شخصية رفيعة المستوى كالجنرال موجان،[1]مدير الديوان العسكري أو نائبه الكندار بونار Bonnard وليس لكليهما أي معرفة بالمغرب وخصوصياته، وكان هذا بمثابة امتياز لهما حيث لم يكونا يعملوا بأي شيء حول قضايا المغرب، وفي الواقع لم يستمرا بالقصر إلا قليلاً واكتفى السلطان بالإطلاع على ما يدور في مملكته عبر الصحافة الفرنسية التي كانت تترجم له.

إلا أنه كان الخلاف شديد بين السيد ستيغ ومولاي يوسف، فقد أثرت معارضة القبائل في نفس السلطان وأخذ يعارض في تطبيق البرنامج الإستعماري، وإنتهى الأمر بأن كتب السلطان يطلب فيها عزل جنرال ستيغ، وقد ردت الحكومة على السلطان أن يمهلها ستة أشهر،[2] حتى توفي مولاي يوسف وقد حدث أثناء مرضه، أن جاء مسيو ستيغ لقصر مكناس من أجل رؤيته فرفض السلطان مقابلته, ومات وبينهما خلاف ما أضطر الحكومة الفرنسية في إبعاد ستيغ من منصب الإقامة العامة برغم رغبته الملحة في البقاء على منصبه.[3]

يظهر لنا من خلال الفصل الثالث أن فرنسا سيطرت على الأراضي وقامت بعمليات الإستيطانية وإستحوذت على الأراضي الصالحة للزراعة وقدمتهم للمستوطنين الفرنسيين ودعمتهم بالآلات المتطورة في الزراعة ، وكله من أجل البقاء في المغرب .

[1] جورج سبيلمان: المرجع السابق، ص 51.

[2] علال الفاسي: المرجع السابق، ص 151.

[3] نفسه : ص 151.

خـــاتمـــة

نستخلص مما تقدم مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– كانت علاقة المخزن بالإقامة العامة الفرنسية في المغرب الأقصى منذ فرض الحماية عام 1912م، يعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية بالمغرب مما قد أحدث لها إنهيار أمني وزعزت إستقرارها، وقد حاولت فرنسا الإستفادة من الوضع فعملت على تأسيس نظام جديد لتحقيق مصالحها خاصةً السياسية والإقتصادية في هذا البلد، وجعلتها تابعت لها في كل ميادين، لدى عملت السلطات الفرنسية على إلغاء الوزرات السيادية للمغرب، وقد أصبح وجود المخزن المغربي فقط شكلياً، إذ أصبحت إدارة الدولة الفعلية بيد الجهاز الإدارة الفرنسية، الذي يشمل على مجموعة من الإصلاحات خاصةً الإدارية والعسكرية ، حيث كان لهذه الإصلاحات عاملاً مؤثر على وضعية جهاز المخزن التي إنتزعت منه سلطة القرار ، وعرفت بنيته عدت تعديلات لتنسجم حسب الإستراتيجية الإستعمارية القائمة على خدمة مصالح المستعمر.

– تمتع المقيم العام بسلطات وصلاحيات واسعة أما السلطان فقد جرد من صلاحياته الداخلية والخارجية ولم يبق لديه سوى إصدار المراسيم.

– عملت الإقامة العامة الفرنسية على محو اللغة العربية وفرنسة المجتمع المغربي من خلال إصدار الظهير البربري 11 سبتمبر 1914م.

– سيطرت المقيمين العامين على كل الأنشطة الإقتصادية في المغرب خاصة في الميدان الزراعي وسلب أجود الأراضي من المغاربة وعمليات الإستيطانية.

– تدعيم المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين من أجل تطوير مختلف وسائل إنتاجهم عكس المغاربة الذين إفتقدواْ أراضيهم كما فرضت عليهم الضرائب.

– غضب وإنزعاج كبير لدى الشعب المغربي والعرب إتجاه السياسة الفرنسية التي إنتهجتها ضد المغاربة من ظلم وتعسف خاصة أنها حاولت القضاء على روابط العروبة والدين الإسلامي بحد ذاته، ورفضهم الشديد لتلك القوانين وخاصة ما يسمى بظهير البربري، وهكذا أصبح المغرب يعاني من

التبعية الفرنسية , فنظراً لهذا كله يقتضي على المغاربة أن يحزموا أمرهم ويرفعوا من عزيمتهم لأخذ حقهم وإسترجاع وحدتهم الترابية الوطنية المغربية .

وفي الأخير رغم محاولتنا للإحاطة بموضوع المخزن وعلاقته بالإقامة العامة الفرنسية في المغرب الأقصى خلال مطلع القرن التاسع عشر يبقى الموضوع مفتوحاً لمزيد من الدراسات للإجابة عن الإشكاليات المطروحة ، وخاصةً وأن كثير من المشكلات السياسية التي ظهرت بعد الإستقلال ، ترجع جذورها إلى المرحلة التي خصصناها خلال دراستنا .

الملاحق

ملحق 01 : مخطط المخزن للحكومة المغربية قبيل الحماية الفرنسية.[1]

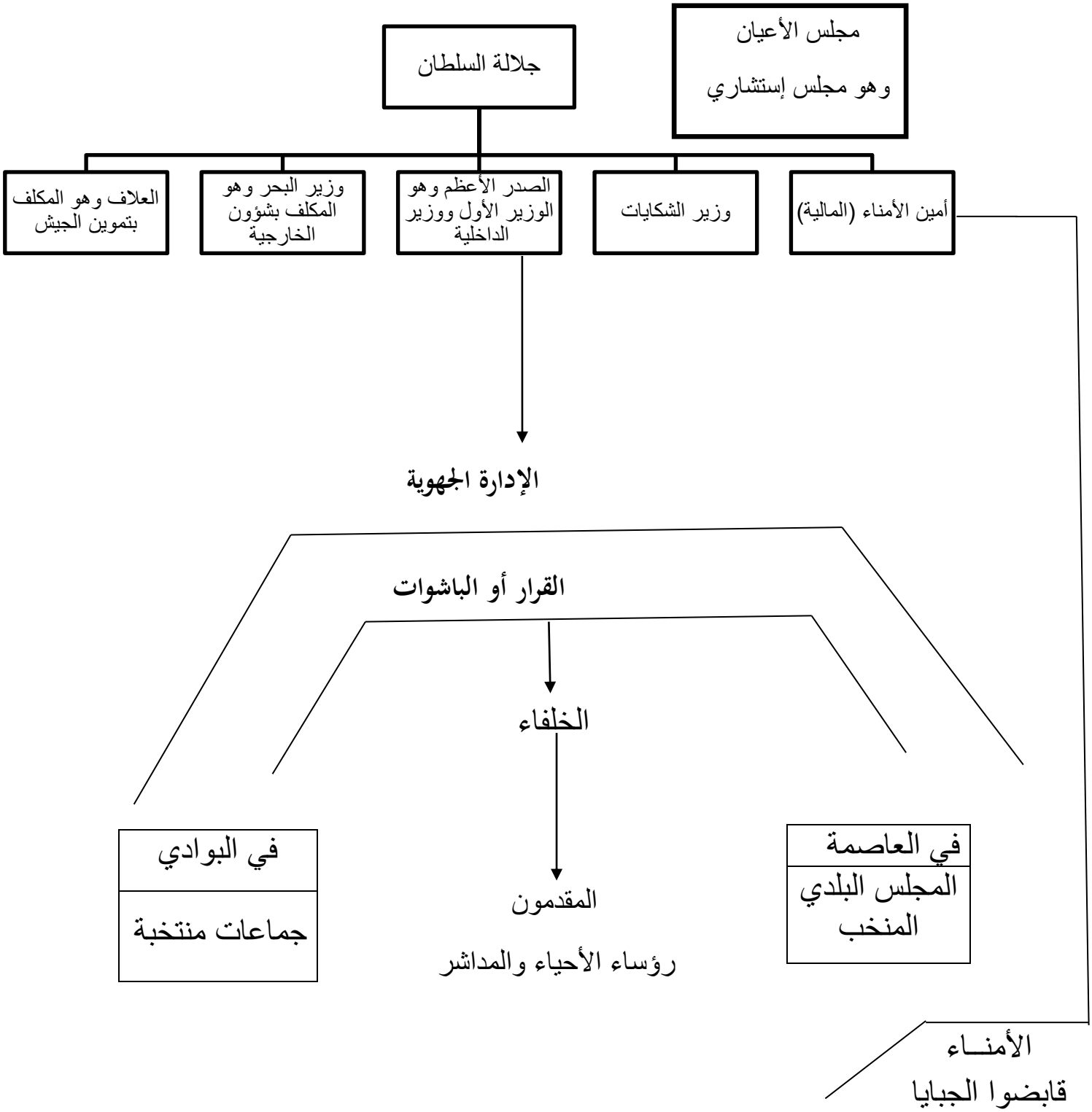

[1] صلاح الدين البستاني: حزب الإستقلال المغرب الأقصى مراكش قبل الحماية، دار الطباعة العربية، 1951م. ص54.

ملحق رقم 02 : مخطط تشكيل المخزن الحالي .[1]

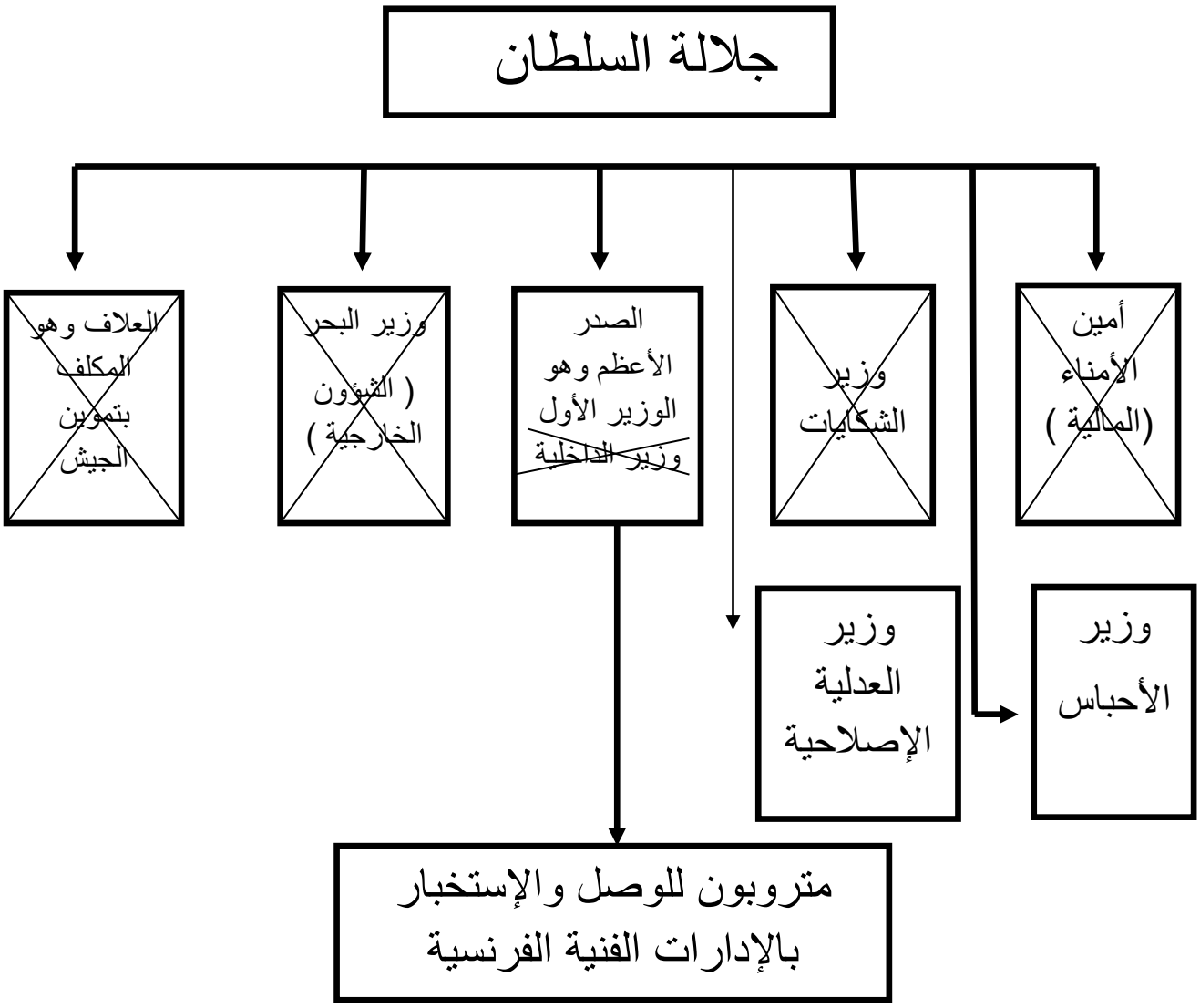

ملاحظة :

1- إن الشطب يشير إلى ما لحق الحكومة المغربية من حذف منذ سنة 1916م.

2-إن الحكومة المغربية مشاركة في الحكم من إدارة الشؤون الشريفية المكلفة بالمراقبة الفرنسية غير أن هذه الإدارة تحل محل الحكومة المغربية وتقوم بالوساطة الإجبارية بينها وبين باقي البلاد.

[1] صلاح الدين البستاني: حزب الإستقلال المغرب الأقصى مراكش قبل الحماية، دار الطباعة العربية،1951م،ص56.

ملحق رقم 03: بنود معاهدة الحماية. [1]

01الفصل الأول: الحكومة الفرنسية اتفقت مع حكومة السلطان الشريف على الإصلاحات الإدارية والقضائية والتربوية والاقتصادية والتي اعتبرها فرنسا نافعة لتطبيقها في المغرب.

02- الفصل الثاني: صاحب الجلالة الشريفة يعترف بالحكومة الفرنسية بعد مشاورتها للسلطات المحزنية لها الحق بانتشار قواتها العسكرية على التراب المغربي.

03-الفصل الثالث: الحكومة الفرنسية تتعهد بحماية صاحب الجلالة الشريفة ضد كل خطر يهدد شخصه أو عرشه.

04- الفصل الرابع: إن القرارات التي سيطبقها نظام الحماية يصادق عليها السلطان باقتراح من الحكومة الفرنسية.

05- الفصل الخامس: يقوم بتمثيل الحكومة الفرنسية لدى الجلالة الشريفة مندوب مقيم عام فرنسي بيده جميع سلطات الجمهورية في المغرب، وهو الذي يسهر على تنفيذ المعاهدة.

06-الفصل السادس: يقوم الدبلوماسيون والقناصلة الفرنسيين بتمثيل الرعايا المغاربة وحمايتهم في الخارج.

07- الفصل السابع: اتفاق الحكومة الفرنسية والسلطان على وضع تنظيم مالي يحترم الحقوق المخولة.

08- الفصل الثامن: التزام السلطان على أن لا يقوم بإبرام أي اتفاق دون الرجوع إلى الحكومة الفرنسية.

09- الفصل التاسع: تقدم هذه المعاهدة للمصادقة عليها من حكومة الجمهورية الفرنسية وتسلم وثيقة أخرى لجلالة السلطان.

توقيع(1)ريتو توقيع(2)السلطان عبد الحفيظ

[1] جلال يحي : المرجع السابق، ص 684، ص 685.

ملحق رقم 04: نص الظهير البربري. [1]

الفصل الأول: المخالفات التي يرتكبها المغربيون في القبائل ذات العوائد البربرية باليائنا الشريفة والتي ينظر فيها القواد في بقية النواحي مملكتنا السعيدة يقع جزرها(فصلها)هناك من طرف رؤساء القبائل وأما بقية المخالفات فينظر فيها ويقع جزرها،ماهو مقرريفصليين: الرابع والسادس.

الفصل الثاني: أنه مع مراعاة القواعد المتعلقة باختصاصات المحاكم الفرنسيةبدايائنا الشريفة، فإن الدعاوي المدنية أو التجارية والدعاوي المختصة بالعقارات والمنقولات تنظر فيها المحاكم الخصوصية تعرف بالمحاكم العرفية الابتدائية أو النهائية بحسب الحدود التي يجري تعيينها بقرار وزاري كما تنظر المحاكم المذكورة في جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية أو بالأمور الإرث وتطبق في كل الأحوال العوائد المحلية.

الفصل الثالث:أن استئناف الأحكام الصادرة من طرف المحاكم العرفية يرفع أمام محاكم تعرف بالمحاكم العرفية الاستئنافية وذلك في جميع الأحوال التي يكون فيها الاستئناف مقبولا.

الفصل الرابع: أن المحاكم الاستئنافية المشار إليها تنظر أيضا في الأمور الجنائية ابتدائيا ونهائيا بقصد جزر المخالفات المشار إليها في الفقرة الثانية من الفصل الأول أعلاه وكذلك جزر جميع المخالفات يرتكبها أعضاء المحاكم العرفية التي يطوق باختصاصاتها الاعتيادية رئيس القبيلة.

الفصل الخامس: يجعل لدى كل محكمة عرفية ابتدائية أو استئنافية مندوب مخزني مفوض من طرف الحكومة المراقبة بالناحية التي يرجع إليها أمره، ويجعل أيضا لكل واحدة من المحاكم المذكورة كاتب مسجل يكون مكلفا أيضا بوظيفة موثق.

[1] ابو بكر القادري ، المصدر السابق ، ص47،ص48.

تابع الملحق رقم :05

الفصل السادس: أن المحاكم الفرنسوية التي تحكم في الأمور الجنائية حسب القاعدة الخاصة بها لها النظر في زجر الجنايات التي يقع ارتكابها في النواحي البربرية مهما كانت حالة مرتكب الجناية ويجري العمل في هذه الأحوال بالظهير الشريف المؤرخ في 12أوت1913 المتعلق بالموافقات الجنائية.

الفصل السابع: إن الدعوى المتعلقة بالعقارات إذا كان المطالب أو المطلوب فيها من الأشخاص الراجع أمرهم للمحاكم الفرنسية فتكون من اختصاصات المحاكم الفرنسوية المذكورة.

الفصل الثامن: أن جميع القواعد المتعلقة بتنظيم المحاكم العرفية وتركيبها وسير أعمالها تعين بقرارات وزيره متوالية تصدر بحسب الأحوال ومهما تقتضيه المصلحة.

حرر في الرباط 16 ماي 1930 الموافق ل 17 ذي الحجة 1348 محمد المقري

إطلاع عليه وأذن بنشره في الرباط في 23 ماي 1930 المقيم العام " لوسيان سان".

ملحق رقم 06: صورة للسلطان مولاي عبد الحفيظ[1].

[1] – أبو بكر القادري، مصدر سابق، ص 33

ملحق رقم 07: صورة للسلطان محمد بن يوسف. [1]

[1] – أبو بكر القادري، مصدر سابق، ص 44

ملحق رقم 08: المقيم العام ليوتي في المغرب الأقصى اثناء توقيع معاهدة الحماية . [1]

[1] عبد الرحيم الورديغي : فاس في عهد الإستعمار الفرنسي (1956م-1912م)، ملامح من مدينة فاس أصولها تغيراتها حالاتها الإجتماعية والسياسية ، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط ، 1992م، ص 15.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. أبوبكر القادري: مذكراتي في تاريخ الحركة الوطنية المغربية 1930م-1940م، ج1، 1992م.
2. بن جلون عبد المجيد: هذه مراكش, مطبعة الرسالة,القاهرة,1949م.
3. بن زيدان عبد الرحمان: الغزو الصولة في معالم نظم الدولة، ج1، المطبعة الملكية، الرباط، 1961م.
4. بياض الطيب: المخزن والضريبة والإستعمار ضريبة الترتيب 1880م-1915م أفريقيا الشرق، 2011م.
5. بيضون جميل وآخرون: تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل النشر والتوزيع.
6. البطريق عبد الحميد: التيارات السياسية المعاصرة 1815م-1960م، دار النهضة العربية، بيروت، 1974م.
7. البستاني صلاح الدين: حزب الاستقلال المغرب الأقصى مراكش قبل الحماية إفلاس الحماية، دار الطباعة العربية، 1951م.
8. التازي عبد الهادي: الحماية الفرنسية بديتها- نهايتها، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1980م.
9. الدليمي ثامر عزام حمد سليم: الإدارة الفرنسية في المغرب 1939م-1956م، ط1، دار غيداء، 2017م.
10. الجمل شوقي عطا الله: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر،المغرب)، ط1، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، 1977م.
11. الشيخ رأفت: تاريخ العرب المعاصر، عين الدراسات والبحوث الإنسانية، والاجتماعية، دار وتابريت للطباعة، 1996م.
12. الشابي مصطفى: النخبة المغربية في المغرب في القرن 19م، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1995م.
13. الفاسي علال: الحركات الإستقلالية في المغرب العربي، ط6، الدار البيضاء، 2003م.

14. القبلي محمد: تاريخ المغرب تعيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011م.
15. الوزاني محمد الحسن: الحماية جناية على الأمة، ط1، المغرب، 1994م.
16. الورديغي عبد الرحيم : فاس في عهد الإستعمار الفرنسي (1956م-1912م)، ملامح من مدينة فاس أصولها تغيراتها حالاتها الإجتماعية والسياسية ، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992م.
17. المنوني محمد: مظاهر يقظة المغرب الحديث,ط1,ج2،شركة المدارس للتوزيع والنشر,1958م
18. داهش محمد علي: محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الإستعمار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002م.
19. داهش محمد علي : الحركات الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي،دمشق،2004م.
20. جادور محمد: مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 2011م.
21. عياش ألبير: المغرب والإستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية,ط1,الخطابي للطباعة والنشر,1895م.
22. عياش جرمان: دراسات في تاريخ المغرب، ط1، الدار البيضاء، 1986م.
23. ركوك علال: تاريخ الإستعمار والمقاومة بالبادية المغربية خلال القرن 20، مطبعة المعارف، الرباط، 2010م.
24. سبيلمان جورج: المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912م - 1956م ،ط2014،1م.
25. قنان جمال: المقاومة المغربية ضد الإحتلال الفرنسي من احتلال فاس إلى معركة لهري 1911م-1914م، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر ، 2008م.
26. معريش محمد: المغرب في عهد السلطان الحسن 1873م- 1894م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989م.
27. مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م.

28. مزعل بنيان عبد الجليل: المغرب الأقصى في عهد عبد الحفيظ 1907م-1912م، قسم التاريخ كلية التربية الجامعية المستنصرية، 2012م.
29. كريدية إبراهيم: ثورة بوحمارة (1902م-1909م)،ط1986،1م.
30. كنون عبد الله: مشاهير رجال المغرب ، ط1،ج1 , دار إبن حزم ،2010م.

المجلات والرسائل الجامعية:

31. بن قسمية أمل: نضال الحركة الوطنية المغربية ونهاية الحماية المزدوجة 1944م-1956م,مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ العالم المعاصر,قسم تاريخ كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية,2015م- 2016م.
32. سوالم أحمد: الإحتلال الفرنسي, مجلة البيان,2020م.
33. مجبر إلهام, السلطاني ربيعة: مذكرة ماستر إصلاحات السلطان الحسن الأول في المغرب الأقصى 1873م-1894م ،قسم التاريخ, كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية,جامعة جيلالي,بونعامة,
2015م.

المعاجم:

34. الصعيدي عبد الفتاح: معجم الأدباء من العصر الجاهلي، ج3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م.

الموسوعات:

35. افا عمر : مقاومة الشيخ أحمد الهيبة 1912م - 1919م، الحركة الوطنية والجيش، ج1، المندوبية السامية لقدماء المقاومين، الرباط، 2005م.

فهرس الأعلام والأماكن

فهرس الأعلام:

السلطان الحسن الأول 07، 08

مولاي عبد الحفيظ 15، 16، 17،18

ليوتي 19،20،21،22،23،26،30

محمد بن عبد الكريم الخطابي 20

رينيو 16

مولاي يوسف 18،26

أحمد الهيبة بن ماء العينين 19

تيودور ستيغ 29،30،31،32،33

فهرس الأماكن

فهرس الأماكن :

بلاد السيبة 07

منطقة الشاوية17، 19

فاس17،18

منطقة طنجة 19

مراكش 19

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
التشكر	
المقدمة	أ – د
الفصل الأول : التشكيلات الأساسية في المخزن المغربي	
تمهيد	06
المبحث الاول: مكونات المخزن المغربي قبيل الحماية	06
المطلب الأول: مفهوم المخزن	06
المطلب الثاني: نظام حكم المخزن قبل الحماية	07
المبحث الثاني: مؤسسات المخزن المغرب بعد توقيع معاهدة الحماية	10
المطلب الأول: نظام مؤسسات الحماية الفرنسية في المغرب الاقصى	10
المبحث الثالث: أجهزة الحماية الفرنسية في المغرب	11
المطلب الأول: الأجهزة الإدارية لنظام الحماية ووظائفها	11
المطلب الثاني: الإدارة الفرنسية بالمغرب.	13
خلاصة الفصل	13
الفصل الثاني: السلطان المغربي والمقيم العام الفرنسي 1912م/1925م	
تمهيد	15
المبحث الأول: السلطان مولاي عبد الحفيظ وظروف توقيع معاهدة الحماية	15
المطلب الأول: تولي السلطان مولاي عبد الحفيظ العرش	15
المطلب الثاني: ظروف فرض الحماية الفرنسية على المغرب الاقصى	16
المبحث الثاني: عزل مولاي عبد الحفيظ وتولي مولاي يوسف الحكم	18
المطلب الأول: تولي مولاي يوسف حكم المغرب	18
المطلب الثاني: الكفاح الوطني المغربي	19

المبحث الثالث: الجنرال ليوتي والسلطان المغربي	20
المطلب الأول: علاقة الجنرال ليوتي والسلطان والمغاربة	20
المطلب الثاني: سياسة المقيم العام الفرنسي ليوتي في المغرب الأقصى	22
خلاصة الفصل	27
الفصل الثالث: تولي الجنرال ستيغ الإقامة الفرنسية وتطور الاوضاع في المغرب 1925م/1929م	
تمهيد	29
المبحث الأول: عزل الجنرال ليوتي وتعيين تيودور ستيغ	29
المطلب الأول: تيودور ستيغ ثاني مقيم عام للمغرب	29
المطلب الثاني: الجنرال تيودور ستيغ والعمليات العسكرية	29
المبحث الثاني: الإستيطان الفرنسي بالمغرب	30
المطلب الأول: مشروع مقيم العام الفرنسي تيودور ستيغ بالمغرب	30
المطلب الثاني: ستيغ ومجلس الشورى	31
المبحث الثالث: سياسة الإستعمار الفلاحي وإحداث القطيعة بين المقيم العام والسلطان	33
المطلب الأول: سياسة الإستعمار الفلاحي	33
المطلب الثاني: القطيعة وفقدان التواصل بين المقيم الفرنسي والسلطان	33
خلاصة الفصل	34
الخاتمة	36
الملاحق	39
قائمة المصادر والمراجع	48
فهرس الأعلام	52
فهرس الأماكن	53
فهرس المحتويات	55

ملخص :

إستطاع مجموعة من المقيمين العامين الفرنسيين على إدارة المخزن المغربي، وقد سعت منذ توقيع على معاهدة الحماية سنة 1912م، على تقسيم الجهاز الإداري والذي يتكون من الإدارة المخزنية وإدارة الحماية الفرنسية، لدى فقد عملت هذه الأخيرة على إصلاح المخزن من أجل الإستفادة منه، كما حرصت على الحفاظ على المظهر التقليدي للمخزن مع إنكماش صلاحيات السلطان المغرب في إتخاد القرارات لصالح المقيم العام، وتمكنت الإقامة العامة الفرنسية الإستعمارية بفضل هذه السياسة من ترسيخ التحكم بالبلاد والإستحواذ وإمتلاك جميع خيرات المغرب الأقصى.

الكلمات المفتاحية :

المخزن ، السلطان ، الحماية ، الإستعمار ، الإدارة ، السياسة ، المقيم العام.

Summary :

A group of French general residents managed to manage the Moroccan warehouse. Since the signing of the protection treaty in 1912, a group of French residents managed to divide the administrative apparatus, which consists of the warehouse administration and the French protection department. Maintaining the traditional appearance of the store with the diminishing of the powers of the Sultan of Morocco to make decisions in favor of the general resident, and the French colonial public residence was able thanks to this policy to consolidate control of the country and possession and possession of all the goods of the Far Morocco.

key words :

Makhzen, Sultan, Protection, Colonialism, Administration, Politics, Resident General.